

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٢٠

الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

السيد هايندز (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني على ثقة بأن الجمعية العامة، تحت توجيهكم الماهر، ستتحرك قدما نحو الاستجابة للعديد من المسائل المعقدة المدرجة في جدول أعمالنا. ونطمئنكم كذلك إلى دعم غيانا الكامل والمطلق لكم في تحمل مسؤولياتكم في الفترة المقبلة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد صمويل هايندز، رئيس وزراء جمهورية غيانا

لقد تشرفت غيانا بترؤسها الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وبالنيابة عن غيانا حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا على الثقة والدعم اللذين أعطيا للسفير إنسانالي خلال مدة رئاسته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غيانا.

اصطحب السيد صمويل هايندز، رئيس وزراء جمهورية غيانا، إلى المنصة.

إنني على ثقة تامة أيضا بأن عمل المنظمة سيستفيد جدا من القيادة النشطة للأمين العام بطرس بطرس غالي وموظفيه المتفانين. إنهم يحظون بإعجابنا وتشجيعنا على أداء مهامهم الحميدة والصعبة في غالب الأحيان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني سرورا بالغا أن أرحب برئيس وزراء جمهورية غيانا، فخامة السيد صمويل هايندز، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل وأو تصويت بندااء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86553

نظام انساني عالمي جديد، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وشدد الرئيس جاغان في مقترحاته على الآثار المثبطة الناجمة عن الفقر والجوع، كما أكد الحاجة العاجلة الى العمل المتضافر من أجل تخفيف حدة الآثار المترتبة عليهما. فضلا عن هذه المسائل الانسانية التقليدية، حاول توسيع الدائرة لتشمل كامل نطاق التنمية البشرية والمسائل المتصلة بها. ومن ثم، فإنه يشجع مبادئ التكافل والتعاون الدوليين اللذين يسلمان بأن أسبقية التنمية البشرية لا بد منها لكفالة حياة يسودها السلم والنظام.

وأكد الحاجة الى الحكم الصالح والمشاركة الشعبية في صنع القرارات، بوصفهما حجر الأساس لنوع جديد من التنمية، يضع في اعتباره تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية في مجال الصحة والتعليم والاسكان والحق في توفر فرص العمل المنتج للجمع.

وتسلم حكومتي بأن موضوع الاحتياجات الانسانية الأساسية لا يمكن إغفاله. فهو شرط للاستقرار وللنظام الصالح، اللذين يتمخضان بدورهما عن ايجاد بيئة سياسية مستقرة. ولا يسع الحكومات أن تسمح بنمو السخط الاجتماعي المتولد عن الحلقة المفرغة المتمثلة في الديون والفقر والحرمان الاقتصادي.

يعاني كثير من البلدان، ليس آخرها بلادي، لا من الصراع العلني العنيف ولكن من مخلفات الديون الخارجية الطاحنة، ومن الآثار المثبطة الناجمة عن برنامج التكيف الهيكلي المستمر. وعلى الرغم من هذا كله، تلتزم حكومتي بتوفير الحاجات الأساسية لشعبها في مجالات الصحة والاسكان والتعليم، وبتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية لكل من الرجال والنساء للاستفادة من كامل إمكاناتهم.

وتعزى بعض العوامل، التي تحول دون إحراز تقدم نحو إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد، الى شيوع معدلات غير عادلة للتبادل التجاري، واستمرار انخفاض عوائد السلع الأساسية لمصدري المنتجات الأولية.

ولم تعد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مقصورة الآن على البلدان النامية. ففي هذه الحقبة التي تتميز بالتكافل المتعاضم بين الدول، واتساع نطاق الطابع

تعقد الدورة التاسعة والأربعون للجمعية العامة في وقت هام جدا. فقد حدثت تغيرات ترك العديد منها أثرا هاما على العلاقات الدولية. والأحداث العالمية تشهد الآن على الحاجة الى وجود منظمة مجهزة للتصدي لأي تحد يواجهها.

إن العالم يراقب الأمم المتحدة ولن يتوانى في تقويم أنشطتها. وفيما تم انجاز العمل الكثير، لا تزال توجد تحديات كبيرة أمامنا. ونظرة عامة على الأمم المتحدة وانجازاتها تشير الى وجود وعي أكبر لدورها في العالم. والمنظمة مطالبة، على نحو متزايد، بالتصدي للحالات الخطيرة التي تواجه مجتمعنا العالمي، وبحلها. ولئن كانت استجاباتنا فعالة في حالات عديدة، إلا أنها لا تزال غير كافية. ومن الحتمي أن نتحرك الآن الى أبعد من الاستجابة للآزمات الفردية، فنقوم بالتصدي للأسباب الأساسية للصراع وتهديدات الاستقرار العالمي.

إن غيانا ستعمل مع الجمعية العامة في السنة المقبلة على جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للحالة المتغيرة التي نواجهها في عصر ما بعد الحرب الباردة. وسنسعى مع الآخرين لجعل مجلس الأمن أكثر عدلا وفعالية، كي يتسنى له أن يقوم، على نحو أفضل، بالمهام الموكولة اليه بموجب الميثاق. ومن حيث الأولوية، سنسعى الى تعزيز عمل المنظمة في وضع وتنفيذ خطة للتنمية ينبغي أن تكمل "خطة للسلام". وبقدر مماثل من الأهمية، سنصر على إعادة تنشيط الجمعية العامة هذه حتى يتسنى لها، بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا للأمم المتحدة، أن توفق بين جهودنا الآيلة الى تعزيز السلم والتنمية العالميين.

إن الجهود الرامية الى تحقيق السلم والأمن، إزاء السلبات الساحقة، تظهر رغبة الدول الأعضاء في العيش بوثام، مهما كان هذا الهدف صعبا. وهي تظهر أيضا الأهمية المتزايدة للمفاوضات السلمية الآيلة الى تسوية الصراعات وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية.

إن اندلاع الصراعات داخل الدول أولا، والتهديد الدائم بامتدادها الى دول أخرى، يحبطان آمال النظام الدولي الجديد في التصدي لهذه المسائل، والأمل في تقديم حلول لها. وفي هذا السياق، أود أن أشير الى المقترحات التي تقدم بها الرئيس تشيدي جاغان بشأن

غيانا بالمشاركة في العملية التي ستفضي الى عودة سريعة للسلم والاستقرار الى هايتي. ويتعين على المجتمع العالمي الآن أن يتكاتف للمساعدة في إعادة بناء مؤسسات تلك البلاد، واقتصادها، ضمانا لرفاهها في المستقبل.

ونحن سعداء إذ تمكنت الولايات المتحدة وكوبا من الاجتماع هنا في نيويورك، والتوصل الى اتفاق ايجابي حول مسألة الهجرة. ونأمل أن يمتد الرشد الذي تبدى في تلك المفاوضات الى موضوع يمت لتلك المسألة بصلة، وهو الحظر الاقتصادي، وأن يسمح لكوبا بأن تواصل انتعاشها الاقتصادي لمنفعة شعبها.

ولا يزال ايجاد تسوية سلمية للمشكلة القبرصية المحيرة يمثل رغبتنا العارمة. وغيانا لا تزال تأمل أن تسفر الجهود التي يبذلها الأمين العام، والنوايا الطيبة للأطراف المشتركة، عن الوصول الى حل مرض.

وإنني على اقتناع بأن هذه المنظمة تستطيع، بل وستحقق نجاحا أعظم من أجل إقامة عالم أفضل. ومن ثم، فإنني أحث على النظر بعين الجدية في إقامة "نظام إنساني عالمي جديد"، يرمي الى إدماج شتى جوانب منجزات الجمعية العامة في الماضي والمستقبل. وسيكون هذا النظام الجديد فعلا في سد الفجوة القائمة بين القول والعمل، كما سينجح في التعامل مباشرة مع المشاكل العامة التي تواجهنا جميعا.

وإذ نقرب من الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، فإنني أناشد الحاضرين هنا اليوم، أن يتأملوا في روح التضامن التي استلهم منها ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل ذلك، دعونا نعمل معا لتحسين دور هذه الهيئة الموقرة. دعونا أيضا، من خلال الاحترام والتسامح المتبادلين، نعمل على تشجيع قيام علاقات أفضل بين الأمم والشعوب كافة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غيانا على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد صمويل هايندز، رئيس وزراء جمهورية غيانا من المنصة.

العالمي، أصبحت المسائل والمشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية، وبالفقر والنمو السكاني وتقويض البيئة، أمورا عالمية. ومن ثم، يلزم أولا التصدي للأسباب الجذرية لهذه المشاكل قبل تحقيق أي حلول ملموسة ودائمة.

ولقد راعت مقترحات الرئيس جاغان لاقامة نظام انساني عالمي جديد، إقرار الطابع العالمي لهذه المسائل الملحة. وتتصل مقترحاته مباشرة بأعمال الجمعية العامة حول "خطة للتنمية"، ومؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢؛ ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأعمال المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا؛ ومؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن ثم، فإن أمل حكومتي الكبير أن تسفر هذه الدورة التاسعة والأربعون عن اتخاذ تدابير ايجابية للتصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية السائدة في عالم اليوم. وقد أظهرنا القدرة على تسوية المشاكل التي يفترض أنها مشاكل عسيرة. وسأشير هنا الى نهاية نظام الفصل العنصري والجائر، إذ شعرنا جميعا بنوع من الاعتزاز ونشوة الانجاز لدى عودة جنوب افريقيا الى الأمم المتحدة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وأشير أيضا الى الشرق الأوسط إذ رأينا مثالا رائعا لما يمكن تحقيقه من خلال الدبلوماسية والحوار المتأنيين، وهو توقيع اتفاق الصلح بين اسرائيل والأردن مؤخرا. ويشير توقيع اعلان المبادئ، وكذلك تنفيذ الحكم الذاتي في غزة، من قبل، الى ما يتمتع به زعماء اسرائيل والشعب الفلسطيني والأطراف الأخرى المشتركة في نزاع استمر زمنا طويلا، من حنكة سياسية.

وقد شهدنا عقد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، وتعيين المفوض السامي لحقوق الانسان، وهما حدثان يشيران الى تزايد حرص الأمم المتحدة على حماية حقوق الانسان وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للجنس البشري.

وفي المنطقة التي أنتمي اليها، نرى إمكانية إعادة الديمقراطية الى هايتي. إن العملية المتعددة الجنسيات الجارية الآن، والتي تشترك غيانا فيها، تبشر بأن تتخلى الحكومة غير الشرعية عن السلطة في نهاية الأمر، رغم ما ينطوي عليه ذلك من صعوبات. وتتعهد

إن التغيير من سمات الحياة وسننها. لكن المتغيرات المتسارعة التي نشهدها اليوم لم يسبق لها مثيل، فقد هزت الحركة الرتبية للأحداث وجعلتنا نعيش لحظات تاريخية حاسمة. ولولا التاريخ الذي يدأب أبداً في وصل ماضي البشرية بحاضرها لما استطعنا أن نقف ولو لبرهة وجيزة لتأمل ما جرى وما يجري حولنا.

إن المتأمل في الأحداث الدرامية الهائلة التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية يستطيع أن يرصد اتجاهين متناقضين في مجرى حركة تلك المتغيرات. فالاتجاه الأول هو حصول تفتيت في بعض مناطق العالم حيث ظهرت على الخريطة السياسية دول جديدة على أسس عرقية وثقافية. أما الاتجاه الثاني فهو ظهور مؤشرات الكونية العالمية وخاصة بعد أن ربطت التكنولوجيا الحديثة، وثورة الاتصالات الراهنة الأمم والشعوب بعضها ببعض في مختلف أصقاع المعمورة.

ومما لا شك فيه أن وتيرة هذه المتغيرات وسرعتها المذهلة تستدعي البحث عن رؤى جديدة لتوجيه الحاضر، واستشراف أبعاد المستقبل.

وفي رأينا أن بنية النظام العالمي المأمول ينبغي أن تركز على الدعائم الأساسية التالية: أولاً، استحداث رؤية جديدة للتنمية بمختلف أوجهها. ثانياً، تطوير آلية متفق عليها دولياً لتحقيق السلام والأمن في العالم. ثالثاً، التفاعل الثقافي والحضاري بين الأمم.

إن التنمية الشاملة ركيزة جوهرية من ركائز السلام في العالم. وكما يقول الأمين العام في تقريره فإن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان، وهي صمام الأمان للسلام. ومن المعروف أن مفهوم التنمية هو، بصورة أساسية، تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واستمراريته. وعلى الرغم من أن بلدانا نامية قد استطاعت تخطي بعض العقبات التي تحول دون نموها الاقتصادي والاجتماعي، فإن غالبيتها لا تزال تراوح في دوائر مغلقة من المعضلات الاقتصادية. وحينما نعود إلى الوراء ٢٥ سنة للنظر في الدراسة المعنونة "قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية" الصادرة في عام ١٩٦٩ لمقارنتها بواقع الحال، نتبين مدى تفاؤل واضعي تلك الدراسة من جهة، وإحباطات الحاضر في تنمية البلدان النامية من جهة أخرى. وهذا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير خارجية البحرين، معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد آل خليفة (البحرين): يسعدني في البداية أن أقدم لرئيس الدورة التاسعة والأربعين سعادة السيد امارا ايسي وبلده الصديق كوت ديفوار أخلص التهنية لانتخابه رئيساً لهذا التجمع الدولي الهام، مؤكداً تعاون وفد بلادي البحرين معه، ومعرباً عن الثقة بأن خبرته بشؤون هذه المنظمة ستمكنه من إدارة أعمال هذه الدورة بكفاءة واقتدار.

ويسرني أن أعرب أيضاً عن تقديري للسفير صموئيل انسانالي لما أبداه من كفاءة خلال ترؤسه للدورة الماضية.

ولا يفوتني أن أقدم التهنية الخالصة لجمهورية جنوب افريقيا لاستعادتها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعد أن تحررت من سياسة الفصل العنصري، لتصبح عضواً فعالاً في الأسرة الدولية.

وأغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديري للدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، لمساعييه الحثيثة ونشاطاته الدؤوبة لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال السياسة الدولية. كما أود أن أنوه بجهوده المخلصة والمتواصلة المعنية بمسألة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والتي يؤكد ما تضمنه تقريره القيم "خطة للتنمية".

إن تقرير الأمين العام "خطة للتنمية" ليدعونا للتساؤل مجدداً عن مستقبل التعاون الدولي بمختلف أوجهه ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. ولا شك في أن هذا التساؤل يفرض نفسه بإلحاح شديد في وقت لم تتبلور فيه، بصورة واضحة، ملامح النظام الدولي لما بعد مرحلة الحرب الباردة. فمنذ أن عرف المجتمع الدولي في التاريخ الحديث تحولات جذرية عميقة في أعقاب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ كانت الدول الكبرى وغيرها تجتمع لتحديد أنماط العلاقات الدولية ضمن إطار نظام عالمي يدعمه الإجماع الدولي. ولعل ما يميز هذه المرحلة الدولية بمتغيراتها المتشابكة هو غياب ذلك الإجماع لتحديد معالم نظام عالمي جديد.

على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش، وتأسيس منظمة التجارة الدولية. ونأمل أن تترجم أهداف هذه المنظمة إلى واقع ملموس لخير الشعوب قاطبة. وفي اعتقادنا أن أحكام وهياكل جولة أوروغواي يجب أن تنعكس على إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتوسعة التجارة الدولية لتشمل جميع الدول. كما أن منظمة التجارة الدولية يجب أن تساهم بفعالية في تكوين نظام تجاري غير تمييزي. وفي الوقت ذاته نعرب عن قلقنا من محاولات الالتفاف على الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتحرير التجارة من خلال استخدام القضايا البيئية لأغراض زيادة الضرائب الحمائية على التجارة الدولية بهدف تقليص استخدام سلع معينة في الأسواق العالمية.

إن الدعامة الثانية لبنية النظام العالمي هي، في تصورنا، تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يركز على محاور رئيسية تتمثل في إقامة نظام للأمن الجماعي قابل للتنفيذ، وحل المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، ونزع السلاح.

إن تاريخ الأمم المتحدة وتجاربها في مجال السلم والأمن الدوليين المثقلة بخصوصية الاستقطاب السياسي المحموم في مرحلة الحرب الباردة يجب أن يحفز المجتمع الدولي على تطوير مضمون الميثاق بشأن كيفية استنباط آلية تحظى بتأييد عالمي، وتتمكن من اتخاذ إجراءات حاسمة في حالات تهديد السلم أو الإخلال به، أو وقوع العدوان، وذلك وفقاً للفصل السابع من الميثاق. وفي هذا الصدد من الممكن إيجاد نمط متطور للتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن استناداً إلى ما ورد في الفصل الثامن من الميثاق.

وفيما يتعلق بحل المنازعات حلاً سلمياً فإن مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره "خطة للسلام" ينبغي استخدامها من قبل المجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك لتطوير دور الأمم المتحدة وتعزيزه في مجال صنع وحفظ السلم. ولا ريب في أن "الدبلوماسية الوقائية" هي أداة فعالة لمنع نشوب المنازعات بين الدول، ووقف تصاعد المنازعات

القائمة للحيلولة دون تحولها إلى صراعات ساخنة يتم فيها استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

يدعونا إلى القول إن خطة الأمين العام للتنمية ودعوته إلى إيجاد رؤية مستحدثة هي محاولة لوضع العملية التنموية، بكل تعقيداتها الإنسانية والمادية، في قالب جديد يلبي الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية.

وفي هذا الصدد نرحب بالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المزمع عقدها في كوبنهاغن في العام القادم، لما لها من أهمية بالغة نعلق عليها الآمال في مجال النهوض بالجانب الاجتماعي من التنمية بما يتماشى مع المادة الخامسة والخمسين من الميثاق. ومما يؤكد أهمية هذا المؤتمر ما يعكسه برنامج عمله الذي ينطوي على ثلاثة أمور هامة وهي: تخفيف حدة الفقر والقضاء على الفاقة، وإيجاد فرص للتوظيف، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

ويعتبر النمو الاقتصادي عنصراً مهماً من عناصر التنمية الشاملة. وعلى الرغم من التحسن النسبي لأداء الاقتصاد العالمي، لا تزال نسبة نموه أقل من معدلات عقدي السبعينيات والثمانينيات. وخلال عام ١٩٩٣ لم تزد نسبة النمو في الاقتصاد العالمي أكثر من واحد في المائة. كما لا يتوقع له أن ينمو خلال هذا العام أكثر من اثنين ونصف في المائة وفقاً للتنبؤات الاقتصادية.

لا تزال معضلات الاقتصاد العالمي تترك آثارها السلبية على اقتصاديات البلدان النامية وخاصة على العملية التنموية فيها. ولا ريب في أن تلك البلدان تواجه مشكلات اقتصادية ذات طابع خارجي تتمثل في المديونية، وانخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها النفط، وانخفاض الاستثمار، وتذبذب أسعار صرف العملات، وندرة التدفقات المالية، وعوائق التجارة الدولية.

إن العالم بحاجة اليوم إلى نظام اقتصادي دولي عادل يمكن الدول، صغيرها وكبيرها، من الاستفادة من الخبرات والمنجزات الحضارية العظيمة في ميدان الاقتصاد. وعلى الرغم من الخلافات الاقتصادية بين الدول، فإن الوضع الاقتصادي سيتغير إلى الأحسن إذا ما وجدت إرادة سياسية حقيقية ورغبة صادقة من جميع الدول لحل مشاكل الاقتصاد في عالم اليوم.

لقد بدأت مؤشرات التغيير في الاقتصاد العالمي تظهر في الأفق مع بداية هذا العام عندما تم التوقيع

ومناقشات حول وثيقة مؤتمر السكان والتنمية المعقود بالقاهرة مؤخرا. وهذا الأمر يؤكد أهمية الحوار وضرورته للبشرية التي تقف الآن على عتبة الدخول في القرن الحادي والعشرين.

لقد انبثقت أهمية مؤتمر السكان والتنمية من معالجته لقضايا تمس جوانب حساسة من حياة الإنسان مثل الأسرة وتنظيمها، والصحة الانجابية، والعلاقة بين البيئة والسكان وغيرها من القضايا التي تخص البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وإن البحرين التي ساهمت في ذلك المؤتمر أيدت من ضمن ما جاء في وثيقته ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وقيمنا الاجتماعية، وتشريعاتنا وقوانيننا الوطنية.

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الإقليمية التي شهدت حروبا دموية عديدة، كان من أطولها النزاع العربي الاسرائيلي الذي أخل مرارا بالأمن الاقليمي والدولي. وهذه الحقيقة تؤكد الحاجة الى وضع نظام للعلاقات بين دولها على أساس الأمن المتكافئ. وأود التأكيد هنا على تأييدنا التام لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعليه ندعو اسرائيل للانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لما تمتلكه من قدرات في هذا المجال. إننا على يقين من أن التخلص من تلك الأسلحة الفتاكة سوف لن تقتصر فوائده على الأمن والسلم بل ستتعداهما لتشمل مجالات التنمية حينما يتم تقليص نفقات التسلح وتحويل الموارد المخصصة لها الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية لتمكين شعوب المنطقة من رفع مستويات معيشتها، وضمان مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

لقد رحبت البحرين بتوقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واعتبرته خطوة أولى على طريق التسوية العادلة والشاملة في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحدث التاريخي طرأت تطورات أخرى في مسيرة السلام حيث شهدت القاهرة في ٤ أيار/مايو الماضي التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. وأعقب ذلك دخول سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الى قطاع غزة وأريحا. كما تمكن الجانبان الأردني والاسرائيلي في الخامس والعشرين من تموز/يوليه هذا العام من التوقيع على إعلان واشنطن.

وتعتبر مسألة نزع السلاح من الوسائل الهامة لتحقيق السلم والأمن في العالم. ولا يزال هاجس تكديس الأسلحة، وخاصة النووية منها يورق العالم بأسره، لما له من أخطار على المجتمع البشري وأمنه. فبعد انتهاء حقبة القطبية الثنائية باتت قضايا نزع السلاح تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي كنتيجة حتمية لانتهاء الحرب الباردة. وأصبحت الحاجة ملحة لإنهاء الرعب النووي، ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وقد تعالت أصوات كثيرة خلال السنوات القليلة الماضية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية تطالب بوضع حد لسباق التسلح النووي، وحيازة أسلحة الدمار الشامل. واستطاعت الجهود الحثيثة للعديد من الدول التوصل الى تفاهم للحد من ازدياد ترسانات الأسلحة النووية وانتشارها، إلا أنها لم توفق حتى الآن في تخفيضها بصورة كافية. ومما يؤسف له أن العالم أصبح اليوم يواجه معضلة من نوع آخر تتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المتصلة بها من خلال الحصول عليها بأساليب غير مشروعة. ونعتقد بأنه إذا ما رغب المجتمع الدولي في استتباب الأمن والسلم الدوليين فلا بد من القضاء على ترسانات أسلحة الدمار الشامل الموجودة حاليا، وظاهرة انتشارها.

أما الدعامة الثالثة لبناء نظام عالمي جديد فتتمثل في حاجة الشعوب الى التقارب والتعارف أكثر فأكثر فيما بينها، عن طريق التفاعل الثقافي والحضاري كي يتسنى تعميق القيم والمفاهيم الإنسانية الرفيعة التي تحث عليها الأديان السماوية. إن عالمنا يشهد نقلة تاريخية هامة إذ بدأت عملية انتقال المجتمعات البشرية من مرحلة الدول المنفردة الى مرحلة بروز الكيانات والكتل الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي وغيرهما. ومن المتوقع أن تقود هذه المرحلة الى مرحلة أخرى يزداد فيها التفاعل والتلاحم بين الدول والمجموعات الإقليمية وثقافاتها المختلفة وصولا الى عالم مترابط اقتصاديا وثقافيا وحضاريا.

إن الفهم التاريخي والحضاري العميق لأزمة الإنسان المعاصر يدعونا الى الاقتناع بأن الحوار الحضاري سيفرس في بقاء هذه المعمورة البذور الطيبة لروح التعاون والتعارف بين أمم الأرض وأجناسها التواقية الى الأمن والطمأنينة والاستقرار، وإن تباينت ثقافتها واختلقت نظراتها الى الإنسان والحياة والكون. وقد أوضح مدى هذا التباين والاختلاف ما أثير من جدل

إن الأمن والاستقرار في المناطق الاقليمية الحساسة، وضبط توازناتها السياسية مسألتان هامتان. وإن ما شهدته منطقة الخليج من ادعاءات اقليمية، ومطالب حدودية تهدف الى إحداث تغيير في الحدود القائمة بين الدول تستحوذ على اهتمامات بلادي التي ترى أن السبيل الأمثل لمعالجة هذه القضايا هو احترام الحدود القائمة والمتعارف عليها بين الدول، وحل ما قد يثور بشأنها من خلافات بالوسائل السلمية التي يرضيها الطرفان.

وبناء على ذلك فإننا نؤكد على ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدولة الكويت والاعتراف الموثق بسيادتها، والافراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. واذ نطالب العراق بالاستجابة لمتطلبات الشرعية الدولية فإننا نعرب في الوقت ذاته عن حرصنا على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، وتعاطفنا مع شعبه الشقيق لما يعانيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة نأمل أن تنتهي بانتهاء أسبابها ومسبباتها.

إن استمرار الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الايرانية حول موضوع السيادة على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، لأمر يؤسف له، لما له من انعكاسات سلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج.

وانطلاقاً من ذلك فإن البحرين لتدعو ايران للاستجابة لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر عبر المفاوضات الثنائية الجادة، وغيرها من الوسائل السلمية الأخرى الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

لا يزال الوضع في الصومال غير مستقر رغم ما بذلته الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي من جهود مخلصه ومساع حميدة. واذ يساورنا القلق ازاء ما يجري في هذا البلد الشقيق فإن وفد بلادي يرى أن الأطراف الصومالية تتحمل المسؤولية الأساسية في تحقيق السلام، وحماية المصالح الوطنية في الصومال وإعادة بناء مؤسسات الدولة الموحدة. كما وأن البحرين تؤيد ما دعت اليه جامعة الدول العربية في قرارها الأخير الذي نص على تشكيل لجنة وزارية تتولى مع الأمين العام للجامعة متابعة الوضع في الصومال، ودراسة تطورات وأجراء الاتصالات اللازمة مع

ولا يسعنا إزاء ذلك إلا أن نعبر عن ارتياحنا لهذه التطورات التي نأمل أن تكون بداية ايجابية لإحلال السلام العادل والشامل، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الشرعية الدولية الأخرى ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ والتي نأمل في أن تكون بداية لحل القضية الفلسطينية، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة.

واستكمالاً لمسيرة السلام في المنطقة فيحدونا الأمل في أن تكلل الجهود الجارية حالياً على المسارات الأخرى بالنجاح. وأن تفضي تلك المفاوضات بين أطرافها الى انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان.

وإذا كنا اليوم حريصين على تحقيق السلام المرتبط بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط، فإن البحرين وكما عبر عنها أميرها، حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، في افتتاح مجلس الشورى في الأسبوع الماضي،

"تري ضرورة التأكيد على أن يكون السلام سلاماً شاملاً، والأمن أمناً متبادلاً، والتنمية مصلحة مشتركة وثمره ملموسة لشعوب المنطقة وبلدانها".

إن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون شاملة ومتكاملة لأنه لا يمكن التركيز على السلام والتنمية في جزء منها وترك الأوضاع معلقة وبدون حل في أجزاء أخرى. كما وأن التبادل المشترك للمصالح الحيوية والأمنية فيها يجب أن يشمل كافة الأطراف المدعوة للمشاركة في صنع السلام الشامل، والتنمية المشتركة بحيث يكون لكل خطوة ما يقابلها، وذلك في توازن متكافئ وعادل بين الجميع. ويود وفد بلادي الإعراب هنا عن تأييده لموقف الجمهورية العربية السورية الشقيقة، المطالب بحق استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي احتلت عام ١٩٦٧ في الجولان. كما ندعو اسرائيل الى الانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان طبقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، لأن تجارب التاريخ أثبتت أن السلام غير المتكافئ هو أقصر الطرق نحو خلق أزمات جديدة، الأمر الذي يجب أن يدركه جميع المعنيين بمستقبل المنطقة واستقرارها.

لمدة ستة شهور لهو أمر يستحق التقدير والاعتبار من قبل المجتمع الدولي وكافة القوى المحبة للسلام.

وفيما يتعلق بالوضع في أفغانستان فإننا نعبر عن بالغ القلق ازاء ما يحدث من تصعيد للنزاع المسلح بين أطراف الصراع فيها، وتناشد كافة الفصائل الأفغانية بوضع مصلحة الشعب الأفغاني فوق كل اعتبار وذلك بوقف الاقتتال فيما بينها التزاما بأحكام وبنود اتفاق مكة المكرمة لعام ١٩٩٣.

ومن الأحداث المروعة التي وقعت هذا العام ما شهدته جمهورية رواندا من مذابح جماعية رهيبة بين قبائل أبناء الشعب الواحد. ونحن بدورنا نؤيد جهود المجتمع الدولي في سعيه لإعادة اللاجئين والمشردين، ووضع حد لمأساتهم الناجمة عن الحرب الأهلية.

وفيما يتصل بالمسألة القبرصية، فإن التغلب على العراقيل التي تعوق تسويتها لهو موضع اهتمامنا. ويغمرنا التفاؤل بنجاح المساعي الحميدة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وصولا الى الحل الذي يرضي الطائفتين القبرصيتين، خاصة بعد أن أعلن الجانبان عن قبولهما المبدئي لمجموعة تدابير بناء الثقة بينهما.

بعد بضعة شهور سيطل علينا عام ١٩٩٥ الذي سنشهد خلاله الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم مما عايشته هذه المنظمة من استقطابات سياسية في فترة الحرب الباردة فقد استمرت شعوب وحكومات العالم في التمسك بها على مدى هذه العقود الخمسة. وهي اليوم تعلق عليها آمالا عريضة للمساهمة في صنع نظام عالمي للمرحلة المقبلة. ولتحقيق ذلك فإنه يجب علينا كدول أعضاء فيها أن نوفر لها المقومات اللازمة، والوسائل الكفيلة بمواجهة تطورات الحاضر وتحديات المستقبل. وينبغي للمنظمة من جانبها أن تطور نفسها حتى تصبح بحق أداة فاعلة ومواكبة للمتغيرات العالمية. ولذلك فلا بد من اتخاذ عدد من الخطوات الهامة وفي طبيعتها قيام مجلس الأمن بدعم الإصلاحات المرجوة. فالازدياد المتعاظم في عدد الدول الأعضاء من ناحية، وظهور قوى مؤثرة جديدة على الساحة الدولية من ناحية أخرى أمران جديران بتحقيق هذه المطالب.

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن هناك دولا أعضاء في المنظمة بدأت في السنوات الأخيرة تضطلع بمهام

الأطراف المعنية فيه لإيجاد الحلول المناسبة للوضع الخطير الذي يعيشه تحقيقا للمصالحة الوطنية الصومالية، وحفاظا على وحدته ورخاء شعبه.

لا تزال جمهورية البوسنة والهرسك تعاني محنتها العصبية التي ألمت بها منذ عامين ونصف تقريبا. فخلال هذا العام واصل المعتدون الصرب ارتكابهم المجازر الرهيبة، وعمليات القتل والتعذيب والاغتصاب ضد البوسنيين العزل بلا هوادة ودون مراعاة لقواعد القانون الإنساني الدولي التي تحرم تلك الأعمال. واستمر المعتدون في إعاقة وصول الامدادات الإنسانية وانتهاك حرمة دور العبادة وتدميرها، وممارسة سياسة التطهير العرقي تنفيذا لمخططاتهم الرامية الى تحقيق سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيلاء على المزيد من الأراضي.

إن ما تتعرض له جمهورية البوسنة والهرسك من عدوان لهو اختبار لفاعلية الأمم المتحدة ودورها في حماية الشعوب. وقد اتضح من العدوان الصربي على منطقتي سراييفو وغورازده مدى تغاضي مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته التي أصدرها ضد الصرب المعتدين. ومع أن المجلس أكد في جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القراران ٩٠٠ (١٩٩٤) و ٩١٣ (١٩٩٤)، على سيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي، ومسؤوليته في ذلك، إلا أن تلك القرارات لم تدخل حتى الآن حيز التنفيذ. وأصبح مجلس الأمن أمام الاختبار الصعب حين أثبتت الأحداث التي شهدتها المناطق الآمنة مدى الاختلالات الجسيمة بين اتخاذ القرارات والتطبيق الفعلي لها.

إن اتخاذ مجلس الأمن لقراره الأخير ٩٤٣ (١٩٩٤) بشأن تخفيف العقوبات على صربيا والجبل الأسود لهو من وجهة نظرنا بمثابة خطوة لمكافأة معتد لم تثبت مصداقيته بعد.

وعلى النقيض من ذلك فالجانب الجدير بالانصاف والمكافأة هو جمهورية البوسنة والهرسك لقبولها خطة السلام المقترحة مؤخرا من قبل فريق الاتصال الدولي الخماسي التي رفضها الصرب. كما أن قبول جمهورية البوسنة والهرسك، على لسان رئيسها السيد علي عزت بيغوفيتش باقتراح تأجيل رفع حظر الأسلحة عن بلاده

إن الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي لتجديد منظماتنا وإصلاحها وتنشيطها تستحق إشادة خاصة منا.

وباقترابنا من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لا يزال أمامنا هدف أسمى يتمثل في الحاجة إلى تعزيز التنمية الإنسانية وأمن الإنسان بجوانبه المتعددة. إن دور البشر وأهميتهم مجسدان في أولى كلمات الميثاق. فهم يشكلون الصلة الأساسية التي تربط مجتمعنا العالمي، ومصدر الديمقراطية، وهدف الاهتمام الإنساني، وروح العدالة في ضمان حقوق الإنسان والأقليات. وهم السبب والهدف لكل مساعيها.

وفي كثير من الأحيان يتم تجاهل البشر، مما يعرضنا للخطر. وبمشاركتنا الوجوه المبتلية للرجال والنساء والأطفال في كل أنحاء العالم، والموتى، وضحايا العنف، والخائضين والمشردين، والجوعى، والمرضى والبائسين، فإننا نتعظ بهذا الدرس الذي تنقله إلى بيوتنا وسائط الإعلام بصورة مثيرة. ومع هذا، يعظم إحساسنا بالهدف والانجاز ونحن نشهد البصيص الجديد من الأمل الذي يبرز في جنوب أفريقيا، والشرق الأوسط، وكمبوديا، ودول ومجتمعات أخرى كثيرة، حيث تترسخ عملية السلم والديمقراطية والتنمية، وهي عملية مضيئة، وحيث تتميز الحلول بأنها ذات طابع إنساني.

ويجد الأفراد هويتهم في الأمم، وتستمد الأمم المعرفة من العالمية. وينبع نجاح الأمم المتحدة أو فشلها من المساهمة التي تقدمها كل دولة عضو لتعزيز أهدافها. وينشأ الحافز الرئيسي للمنظمة من المسؤولية التي تتحملها كل دولة إزاء استقرار شعبها ورفاهه. إن النتيجة الكلية لهذه الجهود الفردية هي التي تشكل التقدم المحسوب الذي حققته الأمم المتحدة في سبيل صون السلم، وضمان العدالة، وتحقيق ما تميز به الميثاق بالدعوة بأن "ندفع بالرقى الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

كما اتضحت القيود التي تعوق الحكومات بشكل مؤلم. وأصبح التعاون الدولي أمرا حتميا، ليس فقط لأنه ممكن أو ضروري، بل أيضا لأنه لا غنى عنه في عالم انتقل من مرحلة التفاعل إلى مرحلة العلاقات المترابطة ثم مرحلة التكامل.

مؤثرة في منظماتنا وتساهم بذلك في تأدية دورها في استتباب السلام والأمن في العالم. وعلى هذا الأساس فإن دولة البحرين تتطلع إلى المساهمة في هذه الجهود من خلال عضويتها القادمة في مجلس الأمن.

إن مقدره الأمم المتحدة على منع نشوب المنازعات وصون السلم العالمي تتوقف إلى حد بعيد على مصداقية تطبيق مبادئ الميثاق والتي ينبغي لها، كقاعدة أساسية، أن تحكم مداولات وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. فمتى ما ساد التصور بأن التطبيق انتقائي، فإن الثقة قد تهتز لدى الكثيرين وتضعف معها السلطة المعنوية التي هي الصفة الجوهرية للميثاق.

إن المنجزات العظيمة التي يزر بها تاريخ هذه المنظمة في أماكن كثيرة من العالم تجعلنا، رغم بعض الاخفاقات التي واجهتها، على يقين من أن لا بديل لنا عن هذه المنظمة اطارا وضمانا لمستقبل ننظر إليه بعين الأمل والتفاؤل في إقرار السلم والأمن الدوليين.

إن البشرية وهي تعيش نهاية هذا القرن لترنو إلى أن يسود العلاقات الدولية مبدأ المساواة والعدل ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها. كما تتطلع في الوقت ذاته إلى استقرار وسلام قائمين على مبادئ التفاهم وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ترسيخا لدعائم الحق والأمن والسلام بين أمم الأرض قاطبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لوزير خارجية بنغلاديش معالي السيد مستفيض الرحمن.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): أهنتكم تهنئة حارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم هذا إشادة ليس فقط بشخصكم، بل أيضا ببلدكم العظيم، كوت ديفوار. وإني لعلى ثقة من أنكم ستواصلون اتباع التقليد الرفيع الذي سار عليه سلفكم السفير صمويل انسانالي ممثل غيانا، الذي نكن له كل تقدير.

ففي داخل الدول، أسهمت عودة النعرة القومية للجماعات المتناهية الصغر والطائفة القاطنتين على المصلحة الذاتية الضيقة، والتناحرات الثقافية والاثنية، والتعصب والتطرف في إيجاد حالة من البؤس الإنساني لم يسبق لها مثيل. وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى الانهيار الاقتصادي، كما أحدث التخلف الاقتصادي اضطرابات سياسية في حلقة مفرغة لا تنتهي أبداً. وأدى الفقر، والبطالة، والاقصاء الاجتماعي الذي يدفعه الانفجار السكاني، وتوسع المناطق الحضرية السريع، والتدهور البيئي، والأزمة في مجال القيم، إلى جانب التطلعات الصاعدة إلى تمزق اجتماعي وإيجاد القطيعة بين الناس وإلى مجابهات عنيفة في بعض الأحيان. ويجري تشجيع ودعم الديماغوجيين، والانفصاليين السياسيين، والجماعات المارقة من جانب جماعات خارجية قوية لتحدي الشرعية ومقدرة الحكومات على دعم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والتقدم السلمي، والاستقرار السياسي.

وظهرت قوى عالمية جديدة، لا تستطيع أي دولة أن تسيطر عليها بمفردها، وهي تهدد شرعية جميع الدول. وهناك أيضاً مشاكل التلوث، والأضرار الأيكولوجية، وانتشار الأمراض المعدية، وعمليات تحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية لأغراض المضاربة - وهذه المشاكل تعتبر سبباً ومظهراً لمجموعة من العلل المتراكمة. وقد زاد من تفاقم هذه العلل تهديدات جديدة مزعجة - كالجريمة المنظمة، وأباطرة المخدرات، والمتاجرين بالنساء والأطفال، ومهربو الأسلحة، والمشتغلين بغسل الأموال، والارهابيين - وهي تنخر في جسد كل المجتمعات، وتفسد القيم، وتعوق التنمية. وعلاوة على ذلك، يؤدي التقدم التكنولوجي السريع والعمليات عبر الوطنية إلى تقليص النطاق الذي تستطيع دول القومية الواحدة أن تعمل فيه بمفردها لتنظيم السياسات الداخلية، وعمليات النقل الدولي للسلع، والخدمات، والعمالة، ورأس المال.

وعلى مستوى آخر، بدأت المخاوف تظهر من أن يتخذ عالم القطبية الثنائية الذي ساد طوال السنوات الخمسين الماضية شكلاً جديداً الآن، استقطابية شمالية - جنوبية، ليس بين أنظمة سياسية واجتماعية متعارضة وإنما بين الدول الغنية والدول الفقيرة. هناك قلق آخذ في التزايد في الجنوب من أن مصالحه تهمش؛ وأن هناك تحويلاً للموارد بعيداً عن الجنوب؛ وأن قدرته على العمل كشريك في تنشيط الاقتصاد

وفي سعينا لاغتنام الفرص المتاحة ومواجهة التحديات على كل الأصعدة - الفردية أو الوطنية أو العالمية - فإننا ندرك تماماً ما تفعله القوى المتناقضة، وهي قوى تنبثق من داخل وخارج دولنا. إن الطريقة التي نوجه بها هذه القوى صوب الأنشطة المنتجة هي التي ستحدد مدى نجاح مساعيها المشتركة لتشكيل نظام عالمي عادل ومستقر.

ونجد على جانب الإيجابيات أن الحواجز الأيديولوجية قد انهارت، وأخذت الديمقراطية تنتشر في العالم أجمع، وتولت حكومات أكثر شعوراً بالمسؤولية وأكثر عناية بشعوبها زمام السلطة، وقللت القدرات التمكنية الاقتصادية والحتميات الاجتماعية من الاعتماد على الثقافة العسكرية. وأدت التخفيضات العملية في الأسلحة الاستراتيجية والتركيز المتزايد على القدرات المزعجة للاستقرار للأسلحة التقليدية إلى فتح الأبواب أمام الاستخدام الأكثر انتاجاً للموارد البشرية والمالية والمادية. ويمكن أن يكون للتغيرات السياسية التاريخية في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، والتسويات السياسية في آسيا وأمريكا الوسطى آثار إيجابية بعيدة المدى على تلك المناطق.

وأخذ الاقتصاد العالمي يتوازن بتحقيق أول توسع هام له بعد فترة طويلة من الركود. وأدى الاختتام الناجح لجولة أوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة كمحفل عالمي للمفاوضات التجارية وتسوية المنازعات إلى تفتح الآفاق لزيادة التبادل التجاري والنمو على المدى الطويل. والأهم من ذلك أن رغبة البلدان النامية وقدرتها على المساهمة في نمو الاقتصاد العالمي والمساعدة في تخفيف الشواغل العالمية المشتركة باعتبارها بلداناً مشاركة وليست مجرد متفرجة قد زادت زيادة كبيرة.

مع ذلك هناك دوافع سلبية في كل مكان تتحدى السلم والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وهذه، مجتمعة، تتطلب استجابة متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي تكون جديدة ومبتكرة. واليوم، تطفئ الشواغل المتعلقة بالأمن الإنساني على قضايا الأمن الإقليمي. وهناك اعتراف متزايد بالتهديدات غير العسكرية للأمن. وتعرض دول القومية الواحدة لحصار من قوى متعددة في الداخل والخارج تعطل قدرتها على العمل بشكل فعال ومستقل.

زادت. واحتياطات سعر الصرف تبعث على الارتياح، والتضخم ينخفض بشكل مستمر؛ وهناك اعتماد ذاتي متزايد في تمويل خططنا الإنمائية السنوية. واليوم نمول ٣٨ في المائة من مشاريعنا الإنمائية بمواردنا. لقد حققنا ما يقرب من الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي؛ ووصل معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الشامل إلى ٥ في المائة. وحالات الفقر التام قلت، وأحرز بعض التقدم في تحسين سياستنا الخاصة بالتنمية البشرية.

يمكننا أن نفخر بشكل معقول بجهودنا لتحقيق استقرار النمو السكاني واحتواء وتخفيف أثر الكوارث الطبيعية. وقد أسفر برنامج متضافر موطد العزم لتنظيم الأسرة عن نتائج إيجابية. فقد هبط النمو السكاني من ٣ في المائة إلى ٢.٣ في المائة، وصاحب ذلك تقدم في تخفيض حجم الأسرة؛ وخفض معدل الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات، وتوسيع برنامج التحصين ضد الأمراض ليغطي ٧٤ في المائة من جميع الأطفال.

إننا نعتقد أن مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي اختتم بنجاح مؤخرا عزز جهودنا في معالجة ثلاث مسائل حاسمة مرتبطة فيما بينها بشكل متبادل. وهي نهج تاريخي للتنمية تكون فيه السياسات السكانية عنصرا أساسيا واحدا؛ واختيار حر وفقا لقوانين وثقافة كل مجتمع؛ والموضوع الحيوي الخاص بتجميع وتخصيص الموارد الإضافية.

لقد ساعدنا الاستعداد للكوارث والتخطيط لها على احتواء آثار الإعصار المدمر عام ١٩٩٤ دون اللجوء إلى مساعدة خارجية. وقد تمكنت بنغلاديش من إنقاذ أرواح لا حصر لها عن طريق الإخلاء الفوري لمئات الآلاف من البشر واتخاذ تدابير إعادة التأهيل والتعمير بنفسها.

لقد تأصلت جذور الديمقراطية في بنغلاديش. وشأننا شأن جميع الديمقراطيات لنا نصيبنا من الخلافات الداخلية، لكننا لا نزال ملتزمين التزاما تاما بالقضاء على خلافتنا عن طريق الحوار الديمقراطي وحكم القانون. إن المؤسسات الديمقراطية الهشة والتقاليد في الديمقراطيات الجديدة بحاجة إلى دعم دولي قوي ومستدام. وقد أظهرت خبرتنا بشكل قوي أنه بغير مستويات معيشة محسنة، ورؤية للمستقبل يمكن أن تبقي على الأمل، تضعف الديمقراطية

العالمي تتجاهل، بينما تفرض بطريقة انتقائية قيود جديدة ومشروطيات لتقديم المساعدة له، وتفرض عليه تدابير تكيف قاسية، ومعايير لحقوق الإنسان وللحكم الصالح، ومعايير بيئية وتمحيص من الناحية العسكرية، وهناك علامات على أنه بينما يجري التركيز على المسائل الاجتماعية والبيئية، تنحى جانبا حتميات اقتصادية وإنمائية حيوية، مع أن تلك المسائل وتلك الحتميات متصلتان بشكل متكامل وتعزز كل منهما الأخرى بشكل متبادل. والواقع أن هناك أزمة في السياسة الإنمائية تبدو مظاهرها في الركود، وغياب الحوار، والانتقائية وعدم توفر الاهتمام الكافي والمشاركة والالتزام.

من خلفية تلك الآفاق والمشاكل أنتقل الآن إلى وضع وأولويات حكومة بلادي. هناك اعتراف قوي اليوم في بنغلاديش بأنه حتى يمكن لأي بلد أن ينهض بأي حكم تمثيلي دستوري، ويعزز حقوق الإنسان ويكفل التحرر الاجتماعي - الاقتصادي، يجب أن يعتمد على نفسه بشكل متزايد. إن الاعتماد الفردي على النفس يجب أن يعززه اعتماد جماعي على النفس عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب في مجالات تعاون ملموسة وعملية مثل مجالات الانتاج الغذائي، وتخطيط القوى البشرية، والتجارة؛ والاستثمار والمشاريع المشتركة. مع هذا يبقى المحفز الحاسم هو إعادة تنشيط حوار بين الشمال والجنوب يؤدي إلى تهيئة مناخ خارجي موات يمكن أن يكمل الجهود الفردية.

وبنغلاديش، في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف، تتبع سياسة إنمائية ذات منظور رباعي: القيام بإصلاح هيكل اقتصادي كبير؛ وتنشيط اقتصاد السوق؛ وزيادة نوعية وكمية الاستثمارات الإنتاجية؛ والتركيز على تنمية الموارد البشرية، وبخاصة زيادة فعالية المرأة. هذه الصور ترتبط جميعا مع المبدأ الموحد الخاص بتخفيف الفقر. وإن التركيز الرئيسي يجري على العلاقة بين التكيف الهيكلي وتخفيف الفقر - أي كمية ونوعية البرامج التي تفي باحتياجات الفقراء والأكثر احتياجا.

لقد أدت جهودنا نحو الإصلاح والدعم إلى بعض النتائج الايجابية. وربما كانت بنغلاديش تحظى اليوم بأطول فترة استقرار اقتصادي كبير في تاريخها. إن العجز في الميزانية خفض. والواردات والصادرات

اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش منذ عام ١٩٩١ لا تزال تفرض عبئا اجتماعيا - اقتصاديا وبيئيا هائلا على بلدنا. إن معدل العودة لا يزال بطيئا، ونأمل أن يرتفع وأن يعود جميع اللاجئين إلى بلدهم نتيجة لسياسة التسجيل الجماعي التي يقوم بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

لقد طرأ بعض التحسن على علاقاتنا مع جارتنا الأكبر، الهند، بشأن مسألة عودة لاجئي شاكما ومسألة المعاملات الاقتصادية المتبادلة. غير أن المسألة الهامة المتمثلة بتقاسم مياه نهر الكانج لم تحل بعد. وفي غضون ذلك، تتابع الفصول الجافة واحدا تلو الآخر دون تدفق أية مياه إلى نهر الكانج، مما ترك أثرا مدمرا بالإجمال على اقتصاد وبيئة ثلث مساحة بلادنا وعلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لـ ٤٠ مليون نسمة. ونأمل خالص الأمل بأن توافق الهند، وهي شريكنا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على تقاسم منصف لمياه الأنهار المشتركة، بما فيها الكانج، ونأمل بأن يدرك أصدقائنا المشتركون الآثار المترتبة عن الحالة وأن يشجعوا تأييد حل مبكر ومنصف.

إن الجهود الوطنية المبذولة في غياب التعاون الدولي لم تؤد إلا إلى الحد من آفاق تحسين الحالة الإنسانية وضمان السلم والعدالة والتنمية. وإدراكا لهذه الحقيقة، فإننا نشترك ربما في أكثر الممارسات شمولية التي اضطلع بها حتى الآن من أجل توحيد أنشطة منظمنا وإصلاح أجهزتها الرئيسية وإعادة تشكيلها بالإضافة إلى صوغ جدول أعمال ذي أهمية أكبر وبتوجهات تتمثل في الجدوى الاقتصادية والأداء والتمويل الكافي. وقد أطلق الأمين العام تلك العملية بمقترحيه المقدمين في "خطة للسلم" و "خطة للتنمية". إن هيكل وشكل هذه الخطة العالمية التي تقودنا إلى قرن جديد حظيت بمضمون أكثر دقة من خلال طائفة متنوعة من الاقتراحات المركزة، وهي حصيلة المؤتمرات العالمية وأعمال المتابعة الخاصة بها، التي أفسحت المجال لوضع تشريعات وتقديم مقترحات جديدة ومبتكرة. وهي تشكل سلسلة متصلة مترابطة ومتداخلة على نحو وثيق.

وكانت بنغلاديش مشاركا نشطا في هذا الجهد المتضافر. إن بعض الحقائق الأساسية تستوقفنا حيث تنطوي على أهمية خاصة. فانتهاج الحرب الباردة ينبغي ألا يؤذن بنهاية التنافس لدعم التنمية في

وتدوي. وبالمثل، بغير مشاركة الشعب، لا يمكن أن تتحقق احتمالات التقدم الاجتماعي - الاقتصادي. ومن الواضح أيضا أنه لكي تبقى الديمقراطية داخل الدول، فإنها تحتاج إلى المحافظة عليها عن طريق إرساء الديمقراطية بين الدول حتى يمكن أن يتسع نطاقها عالميا كأساس رئيسي للتعاون. ونحن نعتقد إعتقادا راسخا أن المحافظة على الديمقراطية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم داخل الدول وفيما بين الدول أساس قوي حيوي لإحلال السلام.

مما يسعدنا حقا أن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، أعلن الحق في التنمية حقا إنسانيا أساسيا ومحفزا حيويا في الدعم المتبادل للعلاقة المتداخلة بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. إن الفقر المنتشر والحرمان الاقتصادي يبطلان بشكل خطير حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العديد من المجتمعات؛ بالرغم من أحسن النوايا. وهذه الحقائق بحاجة إلى الاعتراف بها لإجراء تقييم واقعي لحقوق الإنسان في البلدان النامية.

وحتى تنجح الجهود الوطنية، من الضروري تهيئة مناخ سلم في منطقتنا. وبنغلاديش تواصل الحفاظ على زخم وبقاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ليس فقط للنهوض بمهمتها الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية، وإنما أيضا لتهيئة مناخ أكثر انفتاحا لبناء الثقة على نطاق واسع، ولخفض حدة التوتر في المنطقة، وللإسهام في حل الخلافات البارزة عن طريق الحوار والتفاوض. إن المحاولات التي بذلتها بنغلاديش، باعتبارها الرئيس الحالي للرابطة، موجهة إلى تعزيز التعاون بين الأعضاء حتى يمكنهم - على حد قول رئيسة وزرائنا، البيجوم خالدة ضياء - أن يتحولوا إلى شركاء في التنمية لمكافحة الفقر في المنطقة ومواجهة أهم التحديات التي تواجه الأمن من الجوع والمرض والجهل والإجفاف. ولقد ذكرت رئيسة الوزراء أن خيارا الأحادية والثنائية قد يبدو مغريين في المدى القصير، لكن في المصالح الطويلة الأجل لروح الرابطة نحتاج إلى إبداء مزيد من الالتزام بالتعددية وبناء توافق إقليمي أفضل.

وعلى المستوى الثنائي، اتخذنا خطوات هامة لتعزيز العلاقات البناءة مع جميع جيراننا المباشرين في ممارسة سياستنا الخاصة بالصدقة والتعاون والتعايش السلمي مع جميع بلدان العالم. إن هجرة ٢٥٠ ٠٠٠ من

إن التقليل من الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ما زالا يشكلان عبئا على جميع المعنيين، فاستهلاك الموارد دون ضوابط، وأنماط الإنتاج التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو، والمحنة الفعلية للفقراء ينبغي معالجتها بتدابير علاجية بدلا من إجراء التحليلات.

لقد طرأت زيادة على تحركات البشر عبر الحدود بصورة مهاجرين أو طالبي اللجوء أو لاجئين أو مشردين. والمطلوب إجراء تمحيص دقيق لتحليل هذه المشكلة وحلها. وأحد العوامل الرئيسية يتمثل في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية المهاجرين.

ولا بد من تعزيز حكم القانون الدولي بقدر ما يوفر اليقين وإمكانية التنبؤ والضمانات للمصالح المشروعة لجميع الدول. وما زال هذا يمثل الحماية الفعلية الوحيدة للدول الأصغر والأضعف، ولا سيما في المجالات التي يعني فيها غياب القانون إمكانية اندلاع الصراعات مثل ندرة المياه وتقاسمها، وتشريعات النقل البحري، والتلوث عبر الحدود والضرر البيئي، وما شابه ذلك. وفي هذا الإطار، نرحب بسريران مفعول الاتفاقية الدولية لقانون البحار اعتبارا من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

والمحك الحاسم لجميع هذه الشواغل هو مسألة الموارد المحدودة والحاجة إلى موارد إضافية جديدة. وصب المسألة يكمن في ضرورة الالتزام بتعزيز قضية التنمية برمتها بدلا من المصالح الخاصة. ويتطلب هذا إيجاد توازن بين المصالح طويلة الأجل الذي لن يعالج حالات الطوارئ المستمرة والصراعات المباشرة فقط بل يواجه أيضا الأزمة الصامتة التي تكمن في التنمية.

إن افتقار عالمنا للسلم حقيقة ما زالت قائمة. ويتضح هذا من خلال طائفة هائلة من الصراعات، لا يتشابه فيها إثنان. فهي تستدعي إيجاد حلول يجب تكييفها مع الظروف المختلفة جدا وذلك بطرق جديدة ومبدعة. فالماضي والحاضر والصراعات المحتملة تشغل أفكارنا. ويتحمل العديد من الدول عبء التدمير والصراع الإثني اللذين وقعا مؤخرا. ولن يسلم أحد من تهديد الأسلحة النووية الفتاكة والانتشار النووي الناشئ. فسباق التسلح الجاري، واحتمال العودة إلى دوائر النفوذ المتعادية، وتهديد الهيمنة الإقليمية كلها تحمل في

أنحاء العالم. فالمجتمع العالمي ليس قويا إلا بقدر قوة أضعف حلقاته. فالعالم لا يمكن أن يزدهر إذا ما استمر وضع السكان الأفقر فيه في التدهور. إن السلم والتنمية مترابطان ترابطا أساسيا وصنع السلم وصونه يجب أن يسيرا يدا بيد مع بناء السلم.

إن تسوية المسائل الاجتماعية يجب أن تقوم على الاعتراف بمركزية الفرد، والقبول بالمساواة الإنسانية وقيمة الفرد الإنساني وكرامته. إلا أن التنمية الاجتماعية تقوم على التنمية الاقتصادية. وهي بالإضافة إلى البيئة والسكان، تشكل منطلق التنمية المستدامة الشاملة. وهذه ليست شواغل منفصلة، بل إنها مندمجة في كل مركب. إن لب التنمية وحافزها الأساسي سيظلان متمثلين في التنمية الاقتصادية المتسارعة التي يغذيها إدخال الموارد الإضافية وتوليد الموارد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أرزومانيان (أرمينيا).

إن الانقسام المتنامي بين الأغنياء والفقراء وبين الأمم وفي داخلها يكمن في لب مصادر القلق. فمحنة البلدان الأقل نموا تتخذ طابعا بالغ الحدة في وقت لم تظهر فيه على الاقتصاد العالمي بعد علامات الانتعاش على نحو مقنع، فتتساقط الاقتصاد الكلي ضعيف والفقير يتعمق بشكل لا هوادة فيه. وأزمة التنمية التي لم تتوقف تستدعي عملا علاجيا على وجه السرعة، وخصوصا التنفيذ السريع لبرنامج العمل للتسعينات لصالح البلدان الأقل نموا. إن الاستجابة المناسبة لهذه المشاكل تتطلب تسريع النمو، وإلغاء الديون، وحرية وصول الصادرات إلى أسواق البلدان المتقدمة بشكل أوسع وتفضيلي، وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإجراءات الداعمة في مجال الخدمات والعمل.

إن ظاهرة انتشار البطالة والبطالة المقنعة على نطاق واسع وتعاضلها في البلدان النامية والمتقدمة النمو تستدعي المعالجة كمسألة تتسم بالعجالة واليوم، حتى توافر الغذاء يحدده الحصول على فرص العمل والموارد المالية. فتصحیح حالة النساء غير العاملات ومكافحة الفقر المتفشى بين النساء هما من الأولويات الرئيسية.

ينبغي زيادته والحفاظ عليه. فمن المعالم البارزة الهامة على هذا الدرب التقدم المحرز صوب التفاوض على حظر شامل للتجارب النووية، والتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإنشاء سجل للأسلحة التقليدية. وقد أصبح تعزيز نظام عدم الانتشار النووي يكتسي أهمية جديدة، وذلك بإحراز خطوات هامة إلى الأمام في سبيل نزع السلاح النووي. ويحظى باهتمام حيوي هدف تمديد معاهدة عدم الانتشار إما إلى أجل غير مسمى أو لفترات محدودة، رهنا بالتقدم المحرز بصدد الهدفين الآخرين للمعاهدة، ألا وهما نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وبنغلاديش ملتزمة بتأييد تمديد المعاهدة وتقويتها ونحن نتطلع للاشتراك اشتراكا نشطا في مؤتمر الاستعراض والتمديد في عام ١٩٩٥.

وبنغلاديش تسهم بحماس في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم وتعتز بسجلها باعتبارها رابع أكبر مساهم بقوات، وهذه القوات موزعة على ١٠ من مناطق الصراع. ونضم صوتنا بقوة إلى أصوات الذين ينشدون جعل عمليات السلم أداة أكثر فعالية في ضمان الأمن الجماعي، ويسعون إلى تعزيز الإطار الهيكلي لأداء وإدارة عمليات حفظ السلم، بما في ذلك تعزيز الموظفين، وتعزيز القدرة السوقية، وتعزيز التنسيق، وتوحيد التدريب ودعمه.

وفيما يخص تحديد المبادئ التوجيهية الهامة للمضي في تقوية جهود حفظ السلم، نود أن نشير إلى المسائل التالية.

أولا، ضرورة التحديد الواضح القاطع لولايات تنطوي على أطر زمنية محددة، وأهداف محددة، وقواعد اشتباك محددة، وتمويل مضمون. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار القيد الحقيقي الذي بينه الأمين العام حين نبه إلى أن الافتراضات التقليدية المتصلة بموافقة الطرفين وتعاونهما والتقييد بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها وإبقاء استخدام القوة في أدنى الحدود، افتراضات كانت كلها محلا للطعن في مدى انطباقها في بعض التطورات الأخيرة في مجال حفظ السلم.

وثانيا، ضرورة توفر الحياد والشفافية الكاملة والتشاور المستمر مع البلدان المساهمة بقوات كي يتسنى استعراض الولايات باستمرار وتحديثها

طياتها أخطار الصراع وزعزعة الاستقرار. غير أن اللب الفعلي لشواغلنا اليوم يتمثل في الإقرار بأن أي حل قابل للنجاح يجب أن يتجه صوب تعزيز التنمية كحافز أساسي، وتدبير طويل الأجل للسلم.

ومن الأولويات الأساسية لبنغلاديش ما يلي:

أولا، إن من الأهمية بمكان الحفاظ على أمن الدول الأصغر والأضعف وتعزيز حكم القانون. فدور محكمة العدل الدولية المحسن وإسهاماتها تكتسي اليوم أهمية أكبر بكثير.

ثانيا، إن خفض النفقات العسكرية أساسي للتنمية والسلم. فتصاعد نفقات الأسلحة ما زال يستهلك قسما كبيرا من الموارد والقدرات الانتاجية. ففي الفترة ما بين ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢، بلغت أرباح السلم الإجمالية التي تحققت من تخفيض النفقات العسكرية وخفض الأسلحة ما يوازي ٥٠٠ بليون دولار أمريكي في البلدان النامية والمتقدمة النمو. وخصص القليل من هذه الغنائم للتنمية. إن خفض الاعتماد على الأمن العسكري يجب دعمه أيضا من خلال المراقبة وتنظيم الاتجار المتزايد بالأسلحة والحد منه، ولا سيما التجارة السرية للأسلحة.

وثالثا، إن الجهود الإقليمية ونزع السلاح الإقليمي ضرورتان أساسيتان لاستقرار السلم. والمجموعات الإقليمية ينبغي أن تستند إلى هياكل متينة تحقق الاستقرار، عن طريق تدابير بناء الثقة والتعاون الاجتماعي - الاقتصادي العريض القاعدة. وللمرة الأولى، بدأت آسيا في أعقاب عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في التفكير الجاد في اتخاذ خطوات صوب تحقيق الأمن الآسيوي. وقد بدأ مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح على مدى السنوات الخمس الماضية عملية حوار وتفاعل حيوية فتحت المجال لآفاق وامكانيات مضيئة. وهذه توفر قاعدة تحليلية تساعد بقوة هدف تعزيز ترتيبات الأمن الإقليمية بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق.

إن نزع السلاح والحد من التسلح هما أداة رئيسية لخفض خطر تزعزع الاستقرار والتدهور الاقتصادي والتوترات المؤدية إلى الحرب. ولقد تولد زخم جديد

و ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ وإعادة الأرض مقابل السلم؛ واستعادة السيادة العربية على الأراضي المحتلة؛ والاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة خاصة بهم. ونحن نعتقد أن هناك زخما تاريخيا تولد منذ انعقاد مؤتمر السلم في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، والتوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل وفلسطين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق القاهرة بشأن غزة وأريحا، وجدول الأعمال المشترك الذي تم الاتفاق عليه بين الأردن وإسرائيل هذا العام. ونحن نرحب بهذه الخطوات الحيوية في عملية السلم، ونأمل أن تؤدي إلى تسوية ناجعة ودائمة.

ونحيي إنشاء جمهورية جنوب افريقيا المتحدة الديمقراطية غير العنصرية، وهو هدف ظللنا نتطلع إلى بلوغه أمدا طويلا، ونحن نحيي جميع الأطراف على جهودها الدؤوبة والشجاعة في هذا السبيل. ونحيي تحية خاصة الرئيس نيلسون مانديلا والسيد دي كليرك. وبنغلاديش تتطلع إلى توطيد علاقاتها مع جنوب افريقيا بطرق ملموسة، سواء على الصعيد الثنائي أو في جميع المحافل المتعددة الأطراف.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء الدائرة المفرغة المتمثلة في المجاعة والاقتتال بين الفصائل المختلفة، وانهايار السلطة المركزية، والركود الاقتصادي، والنزوح الجماعي للاجئين في شتى بقاع افريقيا، ومن أمثلة ذلك الحالة في رواندا. ونحن ملتزمون بمساندة جهود مجلس الأمن، وخاصة عن طريق عمليات حفظ السلم، لكسر هذه الدائرة من خلال برنامج عمل شامل يوفر المساعدة الغوثية الحيوية ويرسخ حالات وقف إطلاق النار ويحد من العنف ويحقق المصالحة الوطنية. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية لتشجيع واستكمال هذه الجهود.

وفي منطقتنا نشعر بالألم إزاء استمرار الصراع في أفغانستان، ونحث جميع القادة الأفغان على حل الخلافات عن طريق الحوار السلمي على أساس الاتفاقات الموقعة في استنبول ومكة وطهران. ويحدونا وطيد الأمل أن يتمكنوا من التوصل إلى توافق عريض القاعدة يؤدي إلى تشكيل حكومة دائمة عن طريق انتخابات حرة نزيهة. ونرحب بالجهود الرامية إلى

وتعديلها. وينبغي تعزيز دور الجمعية العامة في هذا الصدد.

ثالثا، ينبغي أن تكون هناك توجيهات سياسية واضحة، وخطوط قيادة وتحكم محددة بوضوح لكل عملية من العمليات.

رابعا، إن أداء الاشتراكات في عمليات حفظ السلم أمر إلزامي، والمتأخرات يجب أن تدفع بالكامل. والموارد التي توجه لحفظ السلم ينبغي ألا تكون على حساب الموارد التي توجه للأنشطة الانمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

خامسا، القرارات بشأن عمليات حفظ السلم ينبغي أن تتضمن أحكاما بشأن سلامة الموظفين والتعويض الموحد الواجب لجميع الموظفين، ودفع المستحقات في حينها.

وترتبط ارتباطا وثيقا بعملية بناء السلم، ببعديها السياسي والاقتصادي، جهود إصلاح وتنشيط الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة أي الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبنغلاديش ما فتئت تشارك بنشاط في هذا المسعى وستواصل القيام بدور بناء وموفق ومرن لتشجيع نجاح هذه الجهود الرامية إلى زيادة الديمقراطية والكفاءة والفعالية والشرعية.

والآن أنتقل إلى بعض المسائل السياسية الحساسة المدرجة على جدول أعمالنا.

إن موقف بنغلاديش الثابت والقاطع بشأن مسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين موقف لا يحتاج إلى تأكيد. إننا نؤمن بأن قضية فلسطين قضية عادلة. وما فتئنا نقف دائما إلى جانب الحل الشامل الذي ينبغي أن يستند إلى التزام جاد من جانب إسرائيل بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)

اسمحوا لي ختاماً أن أقول بأن بنغلاديش تحفظ عهدها تماماً للأمم المتحدة باعتبارها المحفل الوحيد الذي يمكنه تولي شؤون الإدارة التعاونية لمشاكل العالم والذي يمكننا أن نواجه فيه بصورة ناجحة تحديات المستقبل اعتماداً على تضامننا مجتمعين لمواجهتها معاً.

خطاب للسيد ليستر بيرد، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد ليستر بيرد، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بسعادة الرايت أنورابل ليستر بيرد، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيرد (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أقدم إلى وزير الخارجية السيد إيسي وشعب جمهورية كوت ديفوار بالتهانئ على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأتعهد له بتأييد وفدي التام له في نهوضه بالمسؤوليات الجسيمة المترتبة على منصبه. وإذ نرحب به ونتمنى له النجاح في قيادته للأعمال البالغة الأهمية التي تضطلع بها هذه الجمعية أذكر أنه يخلف في هذا المنصب الهام إبناً من أبناء المنطقة دون الإقليمية التي أنتمي إليها، ألا وهي منطقة البحر الكاريبي. لقد شغل السفير رودي انسانالي ممثل غيانا منصب رئاسة الجمعية العامة بامتياز، وأشكره لأنه أثبت ما لدى الشعب الكاريبي من قدرة وموهبة.

إن لب البيان الذي سأدلي به اليوم هو هذا الشعب الكاريبي وتطلعاته في المجتمع العالمي ومكانة الأمم المتحدة في نفسه. قبل ثلاثة عشر عاماً انضمت بلادي إلى هذه الهيئة كدولة عضو مستقلة. وبوصفي وزير الخارجية حينئذ، قلت لهذه الجمعية العامة:

التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في أفغانستان، بما في ذلك جهود الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والممثلين الخاصين.

إن مأساة البوسنة والهرسك لا تزال مستمرة. فالخطط والمواعيد الزمنية والآمال المعلقة على التسوية قد ظلت بلا طائل. وآخر خطة وضعها فريق الاتصال المكون من ممثلي الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قد ووجهت برفض الصرب البوسنيين. ويكمن جوهر المسألة في تقطيع أوصال عضو ذي سيادة في الأمم المتحدة، وتبرير ذلك على أساس الأمر العملي الواقع. إن حظر الأسلحة المفروض على البوسنيين قد شل حركتهم منذ البداية وبذلك فإن أي اتفاق يوضع سيكون اتفاقاً مصطنعاً. إن العدوان والإبادة الجماعية اللذين يقوم بهما الصرب قد أفزعا العالم، ومع ذلك لم يتم القيام بشيء يذكر لوقفهما. وترى بنغلاديش أنه ينبغي القيام بالكثير لضمان العدالة، بما في ذلك تعزيز ولاية، وعدد أفراد، قوة الأمم المتحدة للحماية، ورفع الحظر على الأسلحة، وتوسيع المناطق المحظورة، وأخيراً جعل البوسنة والهرسك برمتها منطقة آمنة.

إن المجتمع الدولي أكد مراراً على حرمة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ونحن نرى أنه ينبغي استمرار الضغط على يوغوسلافيا السابقة حتى تعترف بالبوسنة والهرسك وتضع موضع التنفيذ بشكل فعال تسوية تفاوضية عادلة. وإذا فشلت الجهود الحالية لفريق الاتصال في التوصل إلى تسوية سياسية، فإننا نؤيد تأييداً تاماً عقد مؤتمر دولي خاص بالبوسنة والهرسك على أن يشكل التشكيل المناسب وتتولى رعايته الأمم المتحدة.

ويسرنا أنه قد بذلت محاولات مستفيضة لإيجاد حل سلمي لمشكلة هايتي. وقد تعهدت بنغلاديش بتقديم مؤازرتها التامة في هذا السبيل، مسترشدة بمبدأين أساسيين هما الالتزام بصون واستعادة الديمقراطية حيثما تتهدد في العالم، والاستعداد للخدمة في عمليات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة التي يكلفها بهذا الدور مجلس الأمن. ونأمل أن تظل هذه نقطة جوهرية في المستقبل أيضاً.

من صور هايتي اليوم التي تنقلها شاشات التلفزيون في شتى أرجاء العالم.

وعاما بعد عام، لا يوجه أي التفات أو اهتمام إلى المشاكل الكامنة وراء الوضع الاقتصادي والبشري التي تثير الأزمات كتلك التي شهدناها قبل ١١ عاما في غرينادا وتلك التي نشهدها اليوم في هايتي. ومع ذلك سنحتفل بعد ثمانية أشهر لا غير بالعيد الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، وهو الميثاق الذي أعلن أننا عازمون على:

"أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، و ... أن ندفع بالرفق الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح."

ولكن هل يمكن لهذه الهيئة أن تقول بحق إنها شهدت فيما يناهز ٥٠ عاما دفعا للرفق الاجتماعي ورفع لمستويات معيشة الأمم كبيرها وصغيرها؟ في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨، انخفض النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاضا مستمرا يبلغ متوسطه السنوي ٠,٩ في المائة. وفي بعض الدول انخفض الدخل الحقيقي بما يصل إلى الربع أثناء الثمانينات. وباستثناءات قليلة جدا، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان عما كان عليه قبل عقد أو حتى قبل عقدين.

وبالرغم من هذا الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. تضطر بلدان عديدة في منطقتنا إلى سداد دين يمسك بخناقها ويحبط جهودها لإنعاش اقتصاداتها. وينبغي ألا يفوتكم أن قيمة هذا الدين تكون قد سددت أضعافا مضاعفة لو استبعدت من الحساب معدلات الفائدة الباهظة. ومع هذا فإنها لا ترى أي انخفاض يذكر في مبلغ الدين. وفي ذات الوقت، فإن النزف الكبير للعملة الأجنبية، الناتج من عبء الدين المستعصي هذا، يعرقل بشكل خطير احتمالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل في بعض دولنا.

وعلى سبيل المثال، تتراوح نسبة خدمة الدين في حالة جامايكا بين ١٤ و ١٦ في المائة من حصة

"إنني أمثل شعبا يعيش في واقع التخلف. وأقف أمامكم، ممثلا للبؤس الذي هو من رواسب الاستعمار، ذلك البؤس الذي يتضمن البطالة والعمالة الناقصة وقلة الإسكان وعدم كفاية التسهيلات الطبية.

"ولكن رغم حالتنا فإن شعب بلادي يشكل جزءا من العلاقة العالمية للبشرية، ونحن بحكم وجودنا ذاته مرتبطون بمصير البشرية جمعاء. ومن ذلك المنطلق وأيا كان ثراء البعض، فإن البشرية لن تنعم بالثراء أبدا ما دمنا محرومين ومشتمين وفاقدي الأمل." (A/36/PV.53)

ومنذ أن تفوهت بهذه الكلمات في هذه الجمعية، لم تفعل البلدان المتقدمة ما يذكر للمساعدة على تعديل هذه الأوضاع القائمة في بلادي. بل لم تفعل ما يذكر في منطقة الكاريبي ككل. وإن كان قد حدث شيء فهو أن شروط مشاركتنا في العلاقات الاقتصادية الدولية قد تردت بانخفاض أسعار سلعنا الأساسية، وازدياد كلفة وارداتنا، وانكماش فرص وصولنا إلى الأسواق التفضيلية. وفي الوقت ذاته، يبدو أن نداءاتنا الموجهة إلى ضمير البلدان الثرية التي نطلب فيها أن تؤخذ في الاعتبار الأوضاع التي تفتت الهياكل الاقتصادية والسياسية لمجتمعنا، نداءات لا تلقى أذانا صاغية. وهذه الهيئة تعرف تمام المعرفة أن الأهداف المحددة داخل الأمم المتحدة ذاتها للمساعدة الانمائية الرسمية لا تفي بها إلا حفنة قليلة من الأمم.

واليوم تحظى منطقة الكاريبي دون الإقليمية باهتمام المجتمع الدولي بسبب الأحداث الجارية في هايتي. وقبل أحد عشر عاما كانت أحداث غرينادا هي التي جعلت منطقة الكاريبي محط الاهتمام العالمي. وفي الحاليتين، لم يكن ما دفع بمنطقتنا دون الإقليمية إلى جدول أعمال المداولات الدولية الحرص على علاج الأوضاع التي تسببت بالآزمات في هذه البلدان بل رغبة البعض في الحد من خطر على المصالح الأمنية - تلك المصالح الأمنية التي كان تعريفها مستمدا إلى حد كبير من اعتباراتهم الداخلية الخاصة. ويبدو أن منطقة الكاريبي ستظل، ما لم ير فيها تهديد لدول أكبر وأقوى، مجرد بطاقات بريدية جميلة تصور الشواطئ الرملية البيضاء وأشجار جوز الهند المتمايلة، ستظل مرتعا بديعا للسياح من ناحية، ومن الناحية الأخرى مرتعا منسيا للتخلف البشري والاقتصادي، كما يظهر

ومن آيات التباين الواسع في الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أن البلدان النامية رفضت بلا تردد هذا الأسبوع اقتراحا قدمته دول كبرى في صندوق النقد الدولي بشأن سبل زيادة الاحتياطات النقدية العالمية.

وهناك حاجة ماسة الى إجراء حوار عاجل وهدف وصادق بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لسد هذه الفجوة في التشاور وبناء توافق الآراء. وإذا لم يبدأ هذا الحوار، ويبدأ في القريب، فلربما نشهد نفورا في العلاقات سيشل التعاون الاقتصادي والتقدم على نطاق عالمي.

وألح على أن يبدأ هذا الحوار داخل مؤسسات المنظمة ذاتها - وبالتحديد داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - وذلك بعزم معقود على التوصل الى برنامج عملي يتفق عليه الأغنياء مع الفقراء.

وإذا قصرت المنظمة ودولها الأعضاء في العمل من أجل النهوض بهذا الحوار، فأخشى أنها ستعزز وجهة النظر التي ترى أن الأمم المتحدة أسيرة لما يمليه عليها الأغنياء، وعاجزة عن الاستجابة لاحتياجات الفقراء.

ونحن في البلدان النامية في منطقة الكاريبي في أمس الحاجة الى تنمية مواردنا البشرية وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية؛ وتزويد أكبر عدد من شببتنا بتعليم أفضل؛ وتوفير مرافق تحافظ على صحة سكاننا وعلى إنتاجيتهم؛ وتوفير دخول تشجع شعوبنا على الادخار وتحويل تلك المدخرات الى فروع منخفضة الفائدة للمشروعات المنتجة؛ والتركيز على الصادرات وعلى مشاريع كالسياحة لكسب العملة الأجنبية.

وإذا كان لنا أن نتصدي لهذه المهمة تصديا فعالا، يتعين على وجه الخصوص أن يرفع نير الدين عن كواهلنا. ولن يتعذر على المجتمع الدولي أن يحدد معايير تكفل في آن واحد سداد الدين وتخفيف عبء هذا السداد. وتحقيقا لذلك، ينبغي تحديد معايير. الأول يتصل بمدى الاعفاء من الدين الحالي.

الصادرات. وفي تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي، يقدر أن نسبة ٧٠ في المائة من الإيرادات الحكومية في غيانا ستستهلكها مدفوعات خدمة الدين هذا العام، في حين يعيش ٤٣ في المائة من السكان في ظل الفقر. وفي حالة بلادي، تراكمت الديون على الحكومة لقيامها بدور العامل الحفاز للتنمية الاقتصادية في غياب المساعدة الإنمائية الرسمية الكافية أو تدفقات الاستثمار الخاص وذلك بالرغم من توفير الحوافز السخية. وما فتئت متأخراتنا تتزايد حتى مع سداد مبالغ تعادل قيمة الدين الأصلي، وقد بلغت الآن أكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

وعبء الدين هذا الذي تنوء به كواهل البلدان الصغيرة يستدعي تغيير قواعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للسماح بالاعفاء من الدين. ويقتضي أيضا أن تخفف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوجه خاص، الموقف الذي تتخذه في موضوع الديون الثنائية. وإذا كان لبلداننا أن تحافظ على الاستقرار السياسي وتنهض بالرقى الاجتماعي، فإننا بحاجة الى التخلص من العبء الثقيل الذي يلقيه الدين على كاهلنا.

ومما يكتسب مغزى خاصا أنه في الوقت الذي يحتفل فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالذكرى الخمسين لإنشائهما هذا الأسبوع وجهت إليهما وكالات المعونة الخاصة، وعلى رأسها لجنة أوكسفورد للإغاثة من الجوع، اتهامهما بقوضان السعي الى التخفيف من الفقر، بل يزيدان من افقار الناس، ويعطيان الأهداف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل تخفيض التضخم، أولوية أعلى من أولوية تخفيض الفقر.

وما من أحد - سوى القلة - يمكن أن ينكر الحاجة الى إجراء إصلاح جذري للأجهزة الحكومية البيروقراطية، أو حلها تماما لصالح الاستثمار الخاص والاقتصادات الأكثر انفتاحا. لكن التكيف الهيكلي الذي يستتبعه هذا الإصلاح ينبغي أن يتجاوز مجرد التشدد بالكلام عن تحديات توفير التعليم الأفضل والمرافق الصحية الأفضل في البلدان النامية. وعلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والدول الكبرى التي تسيطر عليها، أن تصبح أكثر مرونة من الناحية الايديولوجية وأكثر وعيا بالآثار الضارة لبعض سياساتها على الدول الفقيرة.

فإنها تخسر مهارات حيوية كان من الممكن أن تساهم في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وقد اعترف مجلس الأمن حتى في اجتماع القمة الذي عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بأن تهديدات السلم والأمن الدوليين يمكن أن تأتي من:

"المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في
الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية
والايكولوجية". (S/23500، ص ٣)

وفي هذا المقام، يتعين أن تتخذ الإجراءات الوقائية من جانب المجتمع الدولي، بقيادة هذه المنظمة، للتقليل من الأسباب الجذرية للهجرة. ويجب أن يكون العمل على ضمان الاستقرار في البلدان النامية من بين هذه الإجراءات الوقائية.

ونحن في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لا نقف بلا حراك توقعنا أن أحوالنا ستتبدل، بشكل ما، تبديلاً تاماً بفضل تغير مفاجئ يطرأ على مواقف الدول الأغنى في العالم. إن الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية تعمل في إطار منطقة الكاريبي دون الإقليمية، على تعميق ترتيبات التكامل فيما بينها، سعياً إلى سبل تمكنا من تعزيز اقتصاداتنا بجهودنا الذاتية. وإن الإجراءات التي اتخذناها مثل التعريضة الخارجية الموحدة والأسواق المفتوحة، كانت صعبة بالنسبة لبعضنا في المدى القصير، ولكننا تجرّعنا الدواء، وإن كان مراراً، توقعنا أننا في المديين المتوسط والطويل الأجل سنكون قد خلقنا اقتصاداً دون إقليمي أقوى، اقتصاداً يكون قادراً على أن يفي بحاجتنا جميعاً. لقد نظرنا أيضاً فيما يتجاوز منطقة الكاريبي التي تضم البلدان الجزرية إلى منطقة الكاريبي الأوسع، التي تضم كل البلدان الساحلية.

وإنني فخور بأن أقول إنه في ٢٤ تموز/يوليه من هذه السنة، أقامت ٢٥ دولة من دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رابطة الدول الكاريبية. وأهدافها هي التكامل الاقتصادي، وتهيئة مناخ معزز للتجارة الحرة والتعاون فيما بين بلدان منطقة الكاريبي. وإننا نتوقع أن يكون من بين الفوائد الرئيسية لرابطة الدول الكاريبية الترويج لمصالح مجموعتنا في المحافل الاقتصادية والتجارية الدولية. وهذه التدابير، التي

وينبغي ألا يقل الاعفاء من الدين عن نسبة ٥٠ في المائة من الدين الحالي، الذي سددت منذ زمن كما أوضحت من قبل، مبالغ تعادل قيمته الأصلية. وهذا الاعفاء بنسبة ٥٠ في المائة من الدين هو الرقم الوحيد الذي يمكن الاعتداد به. فأني نسبة أدنى من ذلك ستجعل السداد الواقعي بعيد المنال، اللهم إلا إذا زدنا بلداننا فقراً على فقر.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع كذلك معياراً لتعيين نسبة مئوية ثابتة من حصيله الصادرات لسداد الدين. وبدون هذا المعيار، ستواجه البلدان المدينة إمكانية تفاقم الفقر لعقود مقبلة. ويجدر بنا أن نذكر بأن الاعفاء من الدين. سابقة أرساها عضوان من أعضاء مجلس الأمن هما بريطانيا والولايات المتحدة. ففي عام ١٩٤٦ تضمنت شروط قرض ضخّم قدمته الولايات المتحدة لبريطانيا، التي أنهكتها الحرب، التنازل عن الفائدة كلية إذا زادت تلك الفائدة على ٢ في المائة من حصائل الصادرات البريطانية في أي عام بعينه. وذلك المعيار ساعد بريطانيا على البقاء. ونحن لا نطلب ما هو أكثر من ذلك.

إن تفاقم الفقر تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للتنمية والديمقراطية في منطقتنا، آثار قد تكبد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وأعضاءها الأكثر ثراءً، في الأجل الطويل، تكلفة تزيد على الدين الذي يمكن أن تتسامح فيه أو تتسبب في الاعفاء منه في الأجل القصير.

ومن بين هذه الآثار مشكلة اللاجئين. وينبغي أن نذكر بأن الظروف الاقتصادية الصعبة، إلى جانب العنف الواسع النطاق هي التي تخلق تدفقات اللاجئين. واللاجئون ليسوا فقط أولئك الذين يتسلقون الزوارق ويتجهون إلى عرض البحر على أمل الوصول إلى شاطئ رحب تكون فيه الظروف الاقتصادية أفضل. أنهم أيضاً أناس، وكثيرون منهم مؤهلات عالية، يغادرون أوطانهم على مضض، ويستقرون بشكل غير مشروع بلدان أخرى بحثاً عن وظائف وظروف معيشية أفضل. وهجرة أولئك الناس تسبب مشاكل لكل من البلدان التي غادروها والبلدان التي استقبلتهم. ففي حالة البلدان المستقبلية تؤدي الأعداد المتزايدة إلى ضغوط مزعزعة للاستقرار ناجمة عن وجود المهاجرين وبخاصة في الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، أما البلدان المرسلّة

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أحيّد عن الموضوع للحظة لأنتهز الفرصة كي أهيّب بالولايات المتحدة وكوبا أن تجريا حواراً لإنهاء الطريق المسدود الذي آلت إليه علاقاتهما طوال فترة الـ ٣٠ سنة الأخيرة، مما يهدد استقرار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. لقد أظهر هذان البلدان أخيراً وفي نفس هذه المدينة قدرتهما على الجلوس على طاولة السلم والتفاوض على اتفاق لإنهاء تحرك من يسمون باللاجئين من كوبا إلى الولايات المتحدة. وبالتأكيد أن القدرة على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق تبين أن من المستطاع التوصل إلى اتفاقات أخرى. إن استعداد الولايات المتحدة وكوبا للعمل معاً الآن تحقيقاً لمصالحتهما الخاصة، لن يؤدي فحسب إلى تجنب المشاق المستمرة التي يتحملها شعب كوبا، بل سيزيل أيضاً كل تهديد متصور لأمن أي منهما ولأمن منطقتهما ككل.

وقد وافق بلدي الصغير على توفير ملاذ آمن لللاجئين الهايتيين، مثلما وافقنا على الاسهام بثمن قواتنا العسكرية الصغيرة في القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤). وقد فعلنا هذا انطلاقاً من حرصنا الصادق على أرواح آلاف كثيرة من أبناء شعب هايتي. وقد فعلنا هذا لأننا أردنا أن نرى نهاية لمعاناتهم. وقد فعلنا هذا لأننا أردنا استئصال شأفة سرطان الدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان في منطقتهما دون الإقليمية. وكما اتضح، فقد جاء دافعنا إلى تحقيق النظام والعدالة في هايتي متزامناً مع دافع آخرين ممن تتوفر لديهم الموارد التي تسمح بالالتزام بالعمل العسكري، الذي أصبح ضرورة حتمية بعد أن استنفدت تماماً الجهود الدبلوماسية، ولا سيما من جانب ممثلي الأمم المتحدة ذاتها.

ولكن بينما تؤيد أنتيغوا وبربودا أهداف قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) وما توخاه من استخدام القوة لإزالة نظام سيدراس في هايتي، لا أزال أشعر بالأسف إزاء اللجوء المتزايد إلى الفصل السايغ من الميثاق كأساس للعمل لإنهاء الصراعات داخل أية دولة. فمنذ نهاية الحرب الباردة، اضطر مجلس الأمن إلى الاستناد إلى الفصل السايغ، الذي ينص على:

"ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان" في كل من حالات

نضطلع بها نحن بأنفسنا، هي جزء من مجموعة التدابير الوقائية لضمان الاستقرار في منطقتهما.

ومما يدل على التزام شعب منطقة الكاريبي بعمليات الديمقراطية أننا لم نشهد قلائل أضخم مما حدث فعلاً وأن الأمم المتحدة لم تجد لزاماً عليها أن تتناول في غضون ١١ سنة سوى أزمتين فقط مصدرهما منطقتهما. ومع ذلك، لا ينبغي أن يعتقد المجتمع الدولي أن الأزمة في هايتي قد نشأت عن العوامل الداخلية وحدها. إن الكثير من جذورها يكمن في سلوك لاعبين دوليين رئيسيين مدفوعين في تصرفاتهم بالحرص على اهتماماتهم الداخلية هم.

إن استقلال هايتي في عام ١٨٠٤، الذي ولد من انتفاضة العبيد السود ضد الدولة المستعمرة، قد كان سبباً في عزلها عن المجتمع العالمي. وعندنا قام توسانت لوفيرتير بقيادة ثورته الناجحة، كانت هايتي أغنى مستعمرة في العالم، إذ كانت أكثر إنتاجاً، وأكبر تجارة مع أوروبا والولايات المتحدة، من بقية المستعمرات الكاريبية مجتمعة. ولكن المناخ الدولي العدائي الذي ولدت فيه قد هبط بها من منزلتها كأغنى مستعمرة في العالم حتى أصبحت أفقر أمة في نصف الكرة الغربي.

وكان ثمن مشاركتها المحدودة في التجارة الدولية اتفاق أبرم في عام ١٨٢٥ تدفع بموجبه إلى مستعمرها السابق تعويضاً يقدر بـ ١٥٠ مليون فرنك من الذهب على ست أقساط سنوية. وكما قال التاريخي الموقر ورئيس الوزراء السابق لترينيداد وتوباغو، السيد اريك وليامز:

"وبهذا فرض على الدولة المستقلة الوليدة عبء مالي باهظ شل عملياً تنمية خدماتها الاجتماعية".

ومنذ ذلك الوقت، استمر اللاعبون الدوليون في التأثير على الأحداث في هايتي، مؤيدين، توخياً لمصالحهم الخاصة، النظم الدكتاتورية والحكومات العسكرية ومتجاهلين الفقر المتفاقم في البلد والازدراء التام بحقوق الإنسان. فهل من الغريب أن يعرض الهايتيون حياتهم للخطر، في ظل أخطر الظروف في عرض البحر، ليصبحوا لاجئين؟

ولا يجوز لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تنادي بالأهمية الطاغية للديمقراطية، ولا لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تقول بجواز التدخل في دولة أخرى في سبيل التمسك بالديمقراطية، إذا كانت تلك الدولة أو تلك المجموعة من الدول تفتقر إلى الاستعداد اللازم لإقرار الديمقراطية في مجلس الأمن ذاته. لقد آن الأوان للتخلي عن المفارقة التاريخية المتمثلة في وجود خمسة أعضاء دائمين ولوضع ترتيبات قادرة على التغيير مع مرور الزمن وتطور الأحداث. لقد آن الأوان للمساواة بين جميع الدول - كبيرها وصغيرها - في عضوية مجلس الأمن.

أعود الآن إلى النقطة التي انطلقت منها - الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في فترة ما يقرب من ٥٠ سنة منذ التوقيع على الميثاق في "دفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

لقد كانت خطى المنظمة خلال معظم فترة وجودها تتعثر بسبب الحرب الباردة والصراع من أجل التفوق بين الدولتين العظميين. وعندما كانت الأمم المتحدة تشهد الأحداث وتستجيب لها من خلال هذا المنظور، منظور التناوب في الحرب الباردة، لم تكن فعالة بالقدر اللازم في رسم معالم عالم يكون قويا في سعيه إلى النظام والعدالة، ويمكن فيه للدول أن تعيش في كنف السلام، ويحل فيه القانون محل شريعة الغاب.

وخلال الجزء الأكبر من حياة الأمم المتحدة، كان الأقوياء يملون على الضعفاء والكبار على الصغار، والأشداء على المساكين. ورغم وجود نظام، فإنه كان يخلو من العدالة ومن الانصاف. وفي هذا السياق، أقول إنه مع أن الأمم المتحدة ظلت رمزا للأمل لأبناء شعوب البلدان الصغيرة مثل بلادي، فلا يزال عليها أن تقطع شوطا كبيرا قبل أن تتمكن من أن تظهر أمامهم في ثوب المنظمة التي تحمي كرامتهم وقيمتهم كبشر، وتزدود عن حقوق الدول الصغيرة، وتنهض بتقدمها الاجتماعي وبرزع مستويات معيشتها.

وإذ تقترب الأمم المتحدة من عيدها الخمسيني بعد أن تحررت من أصفاد تناحر الدول الكبرى في الحرب الباردة وإذ تتطلع إلى المستقبل، فإن أمامها فرصة رائعة لتحقيق طموحات الميثاق التي ظلت لفترة

العراق، وليبيريا، والصومال، ويوغوسلافيا السابقة، والآن هايتي.

في كل من البلدان التي اتخذ مجلس الأمن فيها أعمالا كانت هناك حاجة واضحة الى التدخل لغرض إنساني. وتؤيد حكومتي الرأي الصاعد القائل بأن المجتمع الدولي لا يجب أن يقف موقف المتفرج السلبي عندما تقوم الحكومات بذبح شعبها أو تتسبب في تركه يموت جوعا. وفي مثل هذه الحالات يجب على الأمم المتحدة أن تعمل، ويجب السماح لها بذلك بموجب الميثاق ودون أن تضطر الى الاستناد الى الفصل السابع.

ولذلك، فإنني أرى أنه ينبغي لدول العالم أن تعدل ميثاق المنظمة لإعطاء الأمم المتحدة صلاحية التدخل في الحالات التي يمكن فيها تبرير التدخل الإنساني. ولكن يتعين حتما عند القيام بذلك الموازنة بين حماية حقوق الإنسان وحماية حق الدولة في الاستقلال الذاتي. وعلينا جميعا أن نعي أن احترام سيادة الدولة هو حجر زاوية أساسي في النظام القانوني الدولي. ويجب ألا يكون التدخل للأغراض الإنسانية عرضة للاستخدام لانتهاك سيادة الدول سعيا إلى تحقيق مصالح أي عضو في مجلس الأمن.

وكما قال مؤخرا الرئيس المشارك للجنة الحكم العالمي، السير شريداث رامفال:

"لن يكتب للأمم المتحدة الناشطة البقاء طويلا كلاعب مشروع وفعال على المسرح إذا استخدمت كمجرد ستار لتدخل الدول الكبرى. فالتدخل ينبغي أن يتبع معايير تستند إلى المبدأ، وأن يكون ثابتا وقائما على المعاملة الواحدة في مختلف الحالات. وفي المقام الأول، ينبغي ألا يكون التدخل متأثرا أكثر مما يجب بالمصالح أو الغايات السياسية المحلية للدول القوية الفاعلة في المنطقة أو على النطاق العالمي، ناهيك عن أن يكون مقرا بناء على هذه المصالح أو الغايات".

وفي هذا الصدد، وخاصة إذا تابعنا فكرة تعديل الميثاق للسماح بالتدخل الإنساني المأذون به من الأمم المتحدة، فلا بد من العودة ثانية إلى مسألة عضوية مجلس الأمن بقصد تغيير طابع المجلس الذي عفا عليه الزمن، وجعل المجلس أكثر تمثيلا للأمم العالم.

السيد سودا بايف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): بالنيابة عن وفد كازاخستان، أود في البداية أن أهني السيد أمارا إيسي على انتخابه لمنصب رئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وأن أعرب عن ثقتنا بأن كفاءته وخبرته ستسهمان في نجاح أعمال هذه الدورة.

وأود أيضا أن أشكر سلفه، السفير انساني، على ما أبداه من قيادة قديرة وعلى كفاءته وكياسته خلال الدورة الثامنة والأربعين.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا الخاص للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة لتوطيد السلم والاستقرار ولتعزيز دور الأمم المتحدة في حياة المجتمع الدولي.

إن عالمنا المتعدد الأوجه والمتناقض يقترب بسرعة من نهاية الألفية الثانية. وأمل أن تكون المواجهة بالقوة التي ظلت قائمة طيلة عقود الحرب الباردة، وما يكمن وراءها من فهم للتاريخ بأنه عملية تطور للمنازعة بين الأنظمة المتنافسة، قد أصبحا الآن في طيات الماضي تماما.

إن انتهاء عصر القطبين قد تسبب بإطلاق طاقة سياسية هائلة كانت موجهة سابقا نحو المنافسة الأيديولوجية. أما اليوم، فإن العالم يبحث عن هياكل مؤسسية جديدة، وطرق لا تتصف بطابع المواجهة، وذلك من أجل حل المشاكل العالمية، واستخدام الموارد الإنسانية والمادية والتقنية على نحو أكثر فعالية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل ونفوسنا عامرة بالأمل، ينبغي ألا نستبعد احتمال ظهور تحديات جديدة. فمجموعة المشاكل العالمية المألوفة التي كانت موجودة من قبل قد حلت محلها، في الواقع، مشاكل عديدة أخرى لا تقل عنها تعقيدا أو جساما.

إن الأمم المتحدة لم تمر أبدا، في رأينا، بمثل هذه الفترة الهامة من عمرها الذي يبلغ نصف قرن تقريبا. ويمكن لبداية التسعينات والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن يصبحا بل وينبغي لهما أن يصبحا، معلما تاريخيا حقيقيا تتحدد به المهام الجديدة

طويلة مجرد كلام. وبذلك يمكننا أن تنهض بمصالح البشرية جمعاء بتوفير محفل جاد للحوار الحقيقي بين الأغنياء والفقراء لتهيئة الأوضاع اللازمة للتنمية، وبالتالي، للسلام.

وكما ذكر الأمين العام ذاته:

"يجب ألا يغيب عن البال أن مصادر الصراع والحرب منتشرة وعميقة. والاستقرار السياسي ليس هدفا بحد ذاته؛ إنه شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الصلات التي لا يمكن فصلها بين السلم والتنمية يجب أن تحظى بالاعتراف والفهم الكامل لأن ترددي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يولد جذور النزاع السياسي الذي يفرق الصفوف وجذور الصراع العسكري".

وينبغي أن تشجع نهاية الحرب الباردة مجلس الأمن، بعد اصلاحه وانعاشه وجعله تمثيلا، على التطلع إلى ما وراء الأمن التقليدي، إلى الأمن المنبثق عن الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. وبلادي الصغيرة مستعدة للقيام بدورها. ويحدوني الأمل في أن تعترف الدول الأكبر والأغنى والأقوى الأعضاء في هذه المنظمة بالحاجة إلى تطبيق مبادئ الديمقراطية في علاقاتها مع الدول الأفقر وفي أن تتصرف على أساس هذا الاعتراف بالمساهمة في إقامة عالم خال من خطر الضغط العسكري والاقتصادي، عالم قوي في سعيه من أجل الانصاف والعدالة للجميع، عالم تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور محوري كوسيط قوي من أجل الخير لمصلحة البشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء ووزير خارجية انتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ليستر ب. بيرد، رئيس وزراء ووزير خارجية انتيغوا وبربودا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية كازاخستان، السيد كانات سودا بايف.

وفي هذا السياق، نعتقد بأن مبادرة رئيس كازاخستان، السيد ن. أ. نازارباييف، القاضية بعقد مؤتمر بشأن التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، والتي طرحت لأول مرة من على هذا المنبر قبل عامين في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، تتصف بأهمية خاصة، ويتمثل هدفها في إقرار المبادئ الأساسية للتعاون وتطوير مجالاته في سياق تعزيز السلم والاستقرار، وتشجيع الازدهار الاقتصادي للدول الآسيوية.

إن فكرة هذا المؤتمر توضع اليوم موضع التطبيق. فقد التقى ممثلو أكثر من ٢٠ بلدا في المنطقة، فضلا عن ممثلين عن الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، في اجتماعي الخبراء اللذين دعت إلى عقدهما كازاخستان في مدينة ألماتي في العام الماضي لبحث هذه المبادرة. وكمتابعة لاجتماعي ألماتي حول هذا المؤتمر، اجتمع مرتين في نيويورك الممثلون الدائمون لـ ٢٥ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام، وممثلي عدد من المنظمات الدولية. ومن المقرر أن يعقد في ألماتي اجتماع ثالث على مستوى كبار المسؤولين في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

إن الثقة بإمكانية إنشاء هذا الهيكل الدولي الجديد خطوة فخطوة يؤكد أنها أن قيام مختلف الاتحادات السياسية والاقتصادية، والرابطات، والمجموعات المترابطة ترابطا وثيقا والتي تؤثر أحداها على الأخرى، إنما يستند في آسيا على رغبة مشتركة في تعزيز السلم والاستقرار اللذين بدونهما يتعذر تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلدان الآسيوية. وعمليات التكامل الاقتصادي المتجذرة في القارة الآسيوية ينبغي أن تفضي منطقيا وحتميا إلى إنشاء سوق آسيوية مشتركة من جهة، وتنسيق وتكامل سياسيين من جهة أخرى. لذلك، نرى أنه بتوفر الإرادة السياسية اللازمة لدى دول المنطقة لتسيير هذه العمليات بجدية وعناية سيتسنى التعجيل بإنشاء هيكل اقتصادي وسياسي شاملة، على غرار الهياكل الموجودة في أوروبا.

ولقد حدثت هذه الثقة برئيس بلدنا إلى تقديم اقتراح جديد بإنشاء الاتحاد الأوراسي ليكون حافزا لعمليات التكامل، وأداة لمنع الصراعات في عصر ما بعد الحكم السوفياتي. وقد لقيت الفرص التي تتيحها

للأمم المتحدة ويتعزز به إلى حد كبير دورها في حياة الأجيال المقبلة.

إن كل نقطة تحول هامة في تاريخ هذا القرن قد تجلت في تغيرات اجتماعية وسياسية في حياة الدول. واليوم، يقترب الانتقال من أحد عصور الحياة الدولية إلى عصر آخر بتفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وبالتحولات الثورية في بلدان أوروبا الشرقية، ودخول عدد من الدول المستقلة حديثا في أسرة الأمم، ومن بينها بلدي كازاخستان.

إن ثلاث سنوات من الحرية كانت، بالنسبة إلينا، ثلاث سنوات من تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي. والجمهورية بصيرورتها عضوا في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وتوقيعها على وثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس وعلى عدد آخر من الصكوك الدولية، قد أتمت، من الوجهة الفعلية، انضمامها إلى المجتمع العالمي. ومنذ اليوم الأول وبلدي يسعى إلى كفالة التنفيذ الفعلي لالتزاماته بمعالجة المسائل العالمية المشتركة، مثل احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون، والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتطوير اقتصاد السوق، وتوطيد الأمن الدولي.

إن كازاخستان تعطي أولوية لقضية عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صادق برلمان جمهوريتنا على انضمامنا بوصفنا دولة غير نووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥، نعتزم الانضمام إلى موقف الدول التي تؤيد التمديد غير المشروط للمعاهدة لفترة غير محدودة. وإنني أعلن من على هذا المنبر أن جمهورية كازاخستان ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز سيادتها الوطنية وأمنها وبعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في المجتمع، تولي اهتماما حقيقيا للاستقرار الدولي ولتطوير التعاون مع جميع الدول. هذه سياستنا الثابتة التي لا تخضع لأي تغييرات تملوها التجربة على المدى القصير. وأود أنؤكد بصورة خاصة على أننا ننوي تحقيق أهدافنا آخذين الحقائق القائمة بعين الاعتبار، ومستخدمين موقع كازاخستان الجغرافي السياسي، على نحو فعال، باعتبارنا أشبه بهمة الوصل بين أوروبا وآسيا، وبين الشرق والغرب.

بسياساتها الخارجية على أساس عملي، وهي بالتالي، تأخذ الحقوق والمصالح القانونية لدول الكمنولث الأخرى بعين الاعتبار وتحترم هذه الحقوق والمصالح. فالمصالح الحقيقية لسكان كازاخستان المتعددي الأعراق تكمن لا في مجرد صون الشراكة والتفاعل المشتركين داخل الكمنولث في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية فحسب، بل في توسيعهما أيضاً. وجمهوريتنا تحتفظ بعلاقات خاصة مع الاتحاد الروسي، وجميع جمهوريات آسيا الوسطى، أي قيرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، ودول الكمنولث الأخرى. وأهم عامل للتفاعل في آسيا الوسطى هو طبعاً مصلحتنا المشتركة في تعزيز السلم والاستقرار والأمن، على الصعيدين الإقليمي والعالمي كليهما.

وإذا ما طرأ وضع يهدد السلم في المنطقة أو في قارة أوراسيا، فإن كازاخستان، بالاشتراك مع بلدان آسيا الوسطى وروسيا، مستعدة لتشغيل آلية قائمة للمشاورات المشتركة من أجل تنسيق المواقف واتخاذ التدابير للقضاء على هذا التهديد.

ومن الأمثلة الحية لذلك، مساعيها المشتركة لتسوية الوضع على الحدود الطاجيكية - الأفغانية. ومن ثم، جرت في اجتماع رؤساء الجمهورية، ورؤساء الوزراء، ووزراء الخارجية لكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، الذي عقد في الماتي في شهر تموز/يوليه الماضي، مناقشة الوضع على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وصدر بيان مشترك. واسترشاداً بالحاجة إلى صيانة السلم وضمان توفير مناخ ملائم لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية ناجحة، وتحقيق استقلال أكبر لبلدانهم، ناشد وزراء خارجية الدول الثلاث، الطرفين المتنازعين وقف أنشطتهما العدائية وتسوية المشاكل القائمة بالطرق السياسية من خلال المفاوضات. وأشار المشاركون في الاجتماع إلى الترابط الوثيق بين تحقيق استقرار الوضع على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، والتطورات السياسية الداخلية في طاجيكستان، وأيدوا الجهود المبذولة من أجل تعميق الحوار فيما بين الطاجيك، كما أيدوا الدور النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الجهود التي تبذلها كازاخستان من أجل تحقيق التكامل على الصعيدين الإقليمي والأقليمي تحتاج إلى التأييد من المنظمات الدولية والبلدان الرئيسية في

آلية التوحيد المقترحة لتذليل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وللتغلب على الصراعات فيما بين الأعراق وفيما بين الدول ولكفالة الأمن والاستقرار في الخارج والداخل لقيت تفهماً من جانب السياسيين والزعماء في مختلف الدول.

ومنذ إنشاء كمنولث الدول المستقلة، بات الاستقرار والأمن يشغلان مكان الصدارة باعتبارهما أساس الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. أما عن الأوجه الاقتصادية، فهي، في الواقع، الجانب الغالب في عمليات التكامل في الاتحاد الأوراسي. والخطوة الأولى تتمثل في إنشاء حيز اقتصادي مشترك لدول آسيا الوسطى، يضم كازاخستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، ويستند إلى اتفاقات مناسبة. إن بعض الهيئات المناسبة المشتركة بين الدول، مثل مصرف آسيا الوسطى، قد بدأت العمل بالفعل. والاتحاد المقترح مفتوح أمام جميع الدول.

وخلال فترة الانتقال، سيكون الاتحاد الأوراسي المقترح، معبراً على نحو كاف تماماً عن مصالح دول المنطقة بصرف النظر عن مؤشرات حجمها وسكانها واقتصادها وغير ذلك من المؤشرات. فهو يوفر فرصة لإظهار رغبتها في التعاون على قدم المساواة، فضلاً عن التزامها بالإصلاحات التي تعود بالفائدة على جميع أمم المنطقة.

إن كازاخستان، بطرحها هذه المبادرات، تفترض أن المشاكل التي تسعى إلى حلها تعد مشاكل ملحة في نظر جميع بلدان العالم، وفي نظر منظمة لها مكانتها مثل الأمم المتحدة. وثقتنا تعززها أيضاً حقيقة أن مبادرات كازاخستان تنسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع الأحكام الرئيسية لتقرير الأمين العام "خطة للسلام"، وهو التقرير الذي لقي تأييداً واسع النطاق، ولا سيما مع فكرته عن الحاجة إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية وأنشطة صنع السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، وتعميق التعاون في هذين المجالين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتوخى للنهج المرعية في السياسة الخارجية لكازاخستان جاء قرارنا القاضي بالانضمام إلى برنامج "الشراكة من أجل السلم" التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وكازاخستان، بوصفها عضواً في كمنولث الدول المستقلة، تسعى إلى تنفيذ المبادرات المتعلقة

سبيل لمواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق التنمية العالمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير أيضا إلى الأهمية البالغة التي تعلقها كازاخستان على تعاونها مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصرف الأوروبي للتمويل والتنمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها من المنظمات الدولية، وذلك من خلال برامج المساعدة التقنية الخاصة بها. وفي الوقت نفسه، نود أن نرى هذا التعاون يكتسب مزيدا من الدينامية والكفاءة العملية، مما يخلق جوا ملائما للإصلاحات السوقية في كازاخستان والبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولتحسين وصولها إلى الأسواق العالمية، وتحسين تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

وفي هذا السياق، يقلقنا، أن الفجوة الموجودة بين مستويات المساعدات الفعلية والمطلوبة ستتسع وفقا لبعض التنبؤات، بشكل حاد، عندما تصل البطالة في دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى ذروتها، وهو أمر متوقع نتيجة لإغلاق المؤسسات التجارية الحكومية التي لا تحقق أرباحا. وفي ضوء ذلك، لن يكون المستوى الحالي للمساعدات التي تقدمها الدول الغربية لإصلاح أسواقنا كافية لإحراز تقدم نحو تنفيذ "خطة مارشال" أخرى.

وثمة أولوية أخرى للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلادنا تتمثل في نشاطها الذي تقوم به في ميدان البيئة. وليس من قبيل المصادفة أن تخلص كازاخستان المسائل البيئية باهتمامها، حيث أنها تتعرض لكوارث بيئية لها طابع عالمي وإقليمي مثل أزمة بحر الآرال، والتدهور البيئي في منطقة شاسعة حول منطقة سيميپالاتينسك حيث تجرى التجارب النووية، والتدهور الشديد في النظام البيئي لمنطقة بحر قزوين والزيادة الخطيرة في منسوب مياهه، التي تهدد الحياة والنشاط الاقتصادي في منطقة ساحلية كبيرة. وجميع هذه الأشياء تعرقل بشدة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في كازاخستان. ويقدم حاليا الصندوق الدولي لانقاذ بحر الآرال الذي يرأسه السيد نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان مساهمة عظيمة من أجل تسوية مشكلة الآرال. وقد أنشئ المجلس المشترك بين دول آسيا الوسطى المعني ببحر الآرال،

العالم. إن الشروط اللازمة لتقديم هذا التأييد متوفرة فعلا ويجري زيادة توفيرها وهي تشمل: التزامات على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، كما تشمل صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومشاركتنا بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا استنادا إلى أحد مقومات مفهوم الأمن العالمي أي البعد الاقتصادي.

وتعلق كازاخستان أهمية قصوى على توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وتؤيد المبادرات الحيوية ذات الصلة بالإصلاحات الجارية في هذا المجال في داخل الأمم المتحدة، ولا سيما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "خطة للتنمية" له دور رئيسي في هذه المسائل. ونحن نؤيد الأفكار الأساسية الواردة في التقرير، ونعتقد أن مناقشة هذه الوثيقة في الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن يكون رائدها طموحنا المشترك لزيادة كفاءة أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، ولضمان التنسيق الصحيح للجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولوضع أولويات جديدة وفقا للواقع العالمي السياسي والاجتماعي - الاقتصادي السائد اليوم. وينبغي أن يكون الغرض الرئيسي لهذه المساعي، فيما نعتقد، المحافظة على روح الشراكة العالمية التي ولدت في ريو منذ عامين، وتنميتها، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للعالم برمته، في إطار من السلامة البيئية.

وباعتبار كازاخستان، دولة يافعة تسعى إلى حسم المهام الصعبة التي ينطوي عليها الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي والديمقراطي، وإلى ضمان مشاركتها الفعالة في تقسيم العمل على الصعيد الدولي، فإنها ترحب بجهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بدمج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد العالمي، وتعزيز وصولها إلى الأسواق العالمية، وخاصة من خلال تقديم المساعدة للدول غير الساحلية الحديثة الاستقلال في آسيا الوسطى، والتي تعتبر كازاخستان أكبرها. ونحن نرى أن هذا يعتبر مظهرا من مظاهر النهج الشامل الذي تتوخاه الأمم المتحدة في مجال السياسة الاجتماعية - الاقتصادية، ونعتبر أنه أجدى

ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في استنبول.

وتؤيد كازاخستان المساعي المشتركة للدول الأعضاء لإصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن.

واسترشادا بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقضي بأن مجلس الأمن، في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه مسؤوليته الأولى، إنما يعمل نائباً عن جميع الدول الأعضاء، فإن كازاخستان تؤيد توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن ضماناً للتمثيل الجغرافي العادل وللأداء الكفء الفعال، والشفافية في عمل مجلس الأمن.

ونحن نشهد الآن، ومنذ سنوات عديدة، تدهوراً كبيراً في حالة الأمم المتحدة المالية. وبدون الخوض في تفاصيل هذه المسألة الصعبة، أود أن أذكر أن الدورة الحالية للجمعية العامة ليست دورة عادية، إذ سيتعين عليها أن تقرر جدولاً جديداً للأنشطة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

وقد ظل دائماً جدول الأنشطة المقررة، بوصفه حجر الزاوية للنظام المالي للأمم المتحدة كله، من أهم الأركان في أداء المنظمة لعملها. وإن إقرار الجدول الجديد للأنشطة المقررة هذا العام أمر هام أيضاً إذ أن الترتيب الجديد ستنعكس فيه بالكامل الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة وسيوفر إلى أبعد حد ممكن حلاً للمشاكل المتصلة باشتراكات مجموعة من الدول الأعضاء الجديدة.

ومنذ بدء هذه المشكلة، ما برحت كازاخستان تبدي نهجاً واقعياً ومتوازناً وتحاول أن تضع في الاعتبار مصالح الدول الأعضاء الأخرى. ونأمل أن يراعى تماماً في تحديد الجدول الجديد للأنشطة المقررة، مبدأ القدرة على الدفع وضرورة تحسين منهجية الجدول بإزالة عناصره الأكثر تشويهاً للأوضاع. وسيساعد ذلك بلا ريب في تحسين الحالة المالية العامة للمنظمة.

وفيما يتعلق بالموقف المالي للأمم المتحدة، أود الإشارة إلى مسألة تحسين التنظيم الإداري والمالي للمنظمة. وما برحت كازاخستان ترحب باتخاذ خطوات ملموسة في هذا الميدان وهي تؤيد إنشاء مكتب

ووضع برنامج للعمل للسنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، لتحسين الظروف البيئية لبحر الآرال.

ولكن دول المنطقة لا تملك إلا موارد مالية وتقنية محدودة جداً. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أناشد المجتمع العالمي والبلدان المانحة والوكالات الدولية المتخصصة، أن تضم جهودها من أجل مكافحة هذه الكارثة البيئية العالمية الفعلية في منطقة بحر الآرال. وفي هذا الصدد تقترح كازاخستان أن يعقد في الماتي أو في مدينة آرالسك برعاية الأمم المتحدة، مؤتمر دولي خاص حول مشكلة بحر الآرال، وتدعو إلى النظر في إمكانية إقامة هيكل خاص في إطار منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشكلة.

وإذ نتحدث عن التنمية المتوازنة والمستدامة للمجتمع، فإننا لا نستطيع إغفال مسألة حقوق الإنسان. فإذا كان الفرد فقيراً ومحروماً من أبسط وسائل المعيشة، فإن حقوقه السياسية تصبح عديمة المعنى. وقد ظهر بوضوح نهج شامل إزاء هذه المشكلة، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقد في فيينا في عام ١٩٩٣، الذي قام بتحليل واستعراض الأنشطة العامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وإعمالاً لتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، إلى إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وباسم حكومة كازاخستان، دعوني أهني السيد ج. أيا لاسو لانتخابه لهذا المنصب الرفيع والمسؤول، وأؤكد للمجتمع العالمي أن بلادي ستلتزم التزاماً تاماً بتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وستساند الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، في ميدان الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية، أود أن أسلط الضوء على المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد مؤخراً في القاهرة. وقد قامت كازاخستان بدور نشيط في ذلك المؤتمر، وتعتقد النتائج التي أسفر عنها مساهمة ستعد عملية أخرى في جهود الأمم المتحدة لضمان تحقيق التنمية العالمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإننا ننتظر كذلك نتائج هامة من المحافل الدولية الرئيسية المقبلة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في بيجينغ،

الإمكانيات الثرية الكامنة في التطوع الى السلم وفي الروح الانسانية للذين تجليا في ميثاقها قبل ٥٠ سنة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة مالي للشؤون الخارجية وشؤون أبناء مالي المقيمين في الخارج ولشؤون التكامل الافريقي، سعادة السيدة سي كادياتو سو.

السيدة سو: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لشرف عظيم أن تتاح لي فرصة مخاطبة الجمعية العامة باسم بلدي لأول مرة.

ويرحب الوفد المالي بعقد دورة الجمعية العامة هذا العام في ظل رئاسة السيد امارا ايسي من كوت ديفوار. وقد كان انتخابه تكريما لشخصه كما أنه يشرف افريقيا كلها وليس فقط كوت ديفوار، البلد الصديق والجار لمالي. ويشهد هذا أيضا بثقة جميع الوفود في شخصه، فهي تثق في أنه سيدير أعمالنا بفعالية وحكمة. وإني أؤكد له أن بوسعه الاعتماد على التعاون الكامل من قبل وفد مالي. ونحن نتقدم اليه بأحر تهانينا وأطيب تمنياتنا بالنجاح.

وأود أيضا الإشادة بسلف السيد إيسي السفير صامويل انسانالي من غيانا، للتفاني والمهارة اللذين أظهرهما في عمله كرئيس للجمعية العامة في دورتها الأخيرة.

ويسعدني أيضا تقديم تحياتي الى الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي وأشيد بجهوده، التي لا تعرف الوهن، من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة.

وقد جددت تطورات مشجعة فيما يتعلق بقضية السلم، في الفترة التي انقضت منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وان قيام جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية هو مثال على ذلك. وهذا الحدث، الذي يضع نهاية لثلاثة قرون من السيطرة، يقف شاهدا على تحرر افريقيا بالكامل. ثم أنه باتاحته قيام حكم الأغلبية، قد جلب جنوب افريقيا الى حظيرة القيم الأساسية للانسانية. ولهذين السببين معا، يجب أن نرحب بكون الجهود المشتركة في افريقيا وفي كل أنحاء العالم قد قامت بدور حفاز هام في استئصال

خدمات الإشراف الداخلي، ونرى أن من المناسب مواصلة هذه الجهود.

وقبل عشرة أعوام، قال العميد السابق لجامعة السلم، السيد روبرت مولر، في هذه المنظمة العبارة التالية البالغة الصدق:

"إن اليوبيل مناسبة للتأمل والتفكير لا الاحتفال".

واعتقد اليوم، اننا جميعا، عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ننحو نفس المنحى بتقديم ماضي المنظمة وحاضرها ومستقبلها.

وفي هذا السياق، أود التنويه بامتنان بالجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة التحضيرية والأمانة العامة في الإعداد للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. فهما تقدمان إسهاما ملموسا في سبيل الاحتفال المقبل بذكرى هذا الحدث التاريخي.

وكازاخستان بدورها تحضر للاحتفال بذكرى الحدث بطريقة ملائمة. وقد شكلت لجنة وطنية من المقرر أن تعد لمناسبات احتفالية مختلفة، وأن تصدر أيضا طوابع وعملات معدنية لهواة جمعها بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ويتبين أيضا الأهمية التي توليها كازاخستان للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة من مبادرتنا الداعية الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في إطار تلك المناسبة. ونرى أن مثل هذه الدورة يمكن أن تصبح فرصة لتبادل شامل ونافع وهام للآراء بشأن أهم جوانب أنشطة الأمم المتحدة ودورها.

ومناسبة هذه الذكرى المقبلة لابد وأن تعيد الى الأذهان مناسبة تاريخية دولية أخرى، وتعني بذلك الذكرى السنوية الخمسين لإنهاء الحرب العالمية الثانية. وتؤيد كازاخستان تأييدا حارا المبادرة الداعية الى إعلان عام ١٩٩٥ سنة دولية لإحياء ذكرى ضحايا تلك الحرب.

وفي الختام، أود الإعراب عن اعتقادي الراسخ بأن الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة ستجيء وقد انتعشت قواها وأصبحت قادرة تماما على تحقيق

في رأي بلدي أن الإجابة على هذه الأسئلة الملحة ستيسر إيجاد الوسائل والسبل التي تكفل تمتع شعوبنا ببيئة آمنة ومستقرة تكون مواتية للأنشطة الإنمائية.

وإذ أعود الآن للحديث عن النزاعات القائمة، فإنني أعتقد بأنه يجب عمل كل ما بالوسع في رواندا لتعزيز الحوار من أجل المحافظة على السلم في هذا البلد وفي المنطقة. وفي هذا الصدد، شاركت بلادي مالي بنشاط في السعي إلى العثور على حل للمأساة الرواندية، وهي تشارك في تنفيذ اتفاقات أروشا للسلم من خلال جنودها المخصصين لتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل الجهود لإغاثة السكان المشردين وتنظيم عودتهم، على أن يعملوا في الوقت نفسه على زيادة المساعدة الاقتصادية والمالية والمادية والتقنية من أجل تعزيز إعادة تعمير رواندا وإعادة تأهيلها اقتصاديا.

وبالمثل، هناك حاجة إلى زيادة التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز من أجل العثور على تسوية للأزمة الصومالية من النواحي الانسانية والسياسية والأمنية. وينبغي أن يقترن هذا المسعى باستهلال برنامج ضخم وفعال لإعادة التأهيل والإغاثة وإعادة التعمير في الصومال. ومن هنا ينبغي الإبقاء على وجود عملية الأمم المتحدة في الصومال وتدعيمها.

وفي موزامبيق، يجري تنفيذ المصالحة الوطنية. ويرغب وفدي في الإشادة بالمبادرة التي اتخذتها الأمم المتحدة من خلال بعثة المراقبة التابعة لها، ويدعو إلى التقيد الكامل بالجدول الزمني للانتخابات.

وفي أنغولا، نرحب بمواصلة مباحثات السلم وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل استعادة السلم في هذا البلد بسرعة.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، فإن التطورات الأخيرة تلقي على هذه المنظمة واجب مواصلة جهودها للتوصل إلى إجراء الاستفتاء وفقا للقرارات المتصلة بهذه القضية.

سياسة الفصل العنصري. وإني أشيد بتصميم شعب جنوب افريقيا وبشجاعة رجلين، هما الرئيس مانديلا ونائب الرئيس دي كليرك، إذ أدرك كل منهما اتجاه التاريخ واختار طريق التعقل وسبيل الحوار.

وفي الوقت ذاته، أود انتهاز الفرصة التي هيأتها لي الدورة التاسعة والأربعون للجمعية العامة للإشادة بالشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة الرئيس ياسر عرفات. إن حكومة مالي ترحب بإبرام وتوقيع اتفاق السلم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية المتعلق بالحكم الذاتي في أريحا وغزة، والذي يشكل خطوة كبيرة للأمام في تسوية القضية الفلسطينية. وسيواصل وفدي مساندة عملية السلم لصالح الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي لأنها توفر إطارا فريدا يتحقق من خلاله السلم الدائم والاستقرار والأمن للمنطقة كلها.

وفي حين تمثل التطورات الجارية في جنوب افريقيا والشرق الأوسط تقدما كبيرا في اتجاه السلم، فإن بعض الصراعات المتبقية تشكل مصدرا متواصلا لقلق المجتمع الدولي الشديد. فكل صراع قادر على زعزعة الاستقرار في أية منطقة في العالم يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المجتمع الدولي بأسره.

وينبغي للأمم المتحدة، بقصد زيادة فرص حل الصراعات التي لها مضاعفات على الصعيد العالمي، أن تؤيد تأييدا ثابتا المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية مثل قيام منظمة الوحدة الإفريقية بإنشاء جهاز مركزي لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ولكن هذه المبادرات تحتاج إلى مؤازرة بتحقيق المشاركة المباشرة الصادقة من قبل الدول الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية فضلا عن توفير الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، إذا أريد للسلم الدائم أن يتحقق في المناطق المعنية.

ألم يحن الأوان بعد لكي نتصدى بشكل جماعي لأحد العوامل التي يقوم عليها نشوء النزاعات المسلحة في بعض مناطق العالم؟ إنني أفكر في التداول الهائل غير المنضبط للأسلحة الصغيرة في بلدان العالم الثالث بصفة عامة، وبلدان افريقيا بصفة خاصة. إننا ندرك جميعا أن عددا قليلا جدا من تلك البلدان يصنع الأسلحة. فمن أين تأتي إذن؟ وكيف تتسرب؟ وما الذي نستطيع أن نفعله بإزائها؟

وتمثل الخطة آخر أمل لملايين الناس الذين يعيشون في الفقر والعوز، وللملايين الأطفال الذين يموتون كل سنة من جراء الأمراض المتوطنة، وللملايين اللاجئين في أنحاء العالم.

ومن أجل هذا السبب يرحب وفدي بالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر انعقادها في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن.

وبالمثل، فإن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في ١٩٩٥، خليق بأن يقدم مساهمة هامة في زيادة تفصيل "خطة التنمية". وسيتيح هذا المؤتمر لبلداننا أن تدير على أفضل نحو مواردها البشرية الهائلة المتمثلة في المرأة، وذلك بترجمة السياسات والتدابير المناصرة للمرأة الى برامج ملموسة. إن توفير المزيد من العدالة الاجتماعية للمرأة لا يمكن إلا أن يؤدي الى النهوض بالمجتمع كله.

وفي نفس السياق، يرحب وفدي بالاصلاحيات الجارية في شتى هيئات الأمم المتحدة، وخاصة تلك المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتدخل مسألة التجارة العالمية والسلع الأساسية ضمن المسائل التي تحظى بأعظم الاهتمام في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، وقع الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية في مراكش بالمغرب في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ولابد من إيلاء اهتمام خاص عند تنفيذ هذا الاتفاق الى القضايا التالية: الظروف الخاصة بالبلدان النامية على وجه التحديد، ولاسيما أقل البلدان نموا التي يجب أن تستمر في الحصول على معاملة تفضيلية في تنفيذ الآليات الجديدة الموضوعة لتنظيم التجارة العالمية؛ ونقل التكنولوجيا بما يتفق مع أمانى بلدان الجنوب، والتكامل الاقتصادي الاقليمي؛ وسياسات الهجرة؛ والتدريب المهني العالي، وخلق الوظائف.

ومن ثم فإن الالتزام السياسي الحازم من جانب المجتمع الدولي بأجمعه أمر حيوي إذا أريد للمنظمة أن تقوم بدور رئيسي في مجال التنمية والتعاون الدولي الموكل اليها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وفي ليبيريا، تشارك بلادي بنشاط في البحث عن حل، ولابد من تأييد جميع المبادرات التي تستهدف تحقيق سلم دائم، لاسيما مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. إننا ندعو أطراف النزاع، الموقعين على شتى الاتفاقات، الى احترام التزاماتهم لمواصلة العمل على تعبئة الموارد البشرية والمالية التي تحتاجها البلاد. كما ينبغي عمل كل ما بالوسع لجعل التجربة الجارية في فريق المراقبة العسكرية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا نموذجا لتسوية النزاعات الإقليمية الأخرى.

إن اقتناعنا الثابت بأن السلم أمر يمكن تحقيقه في كل مكان لخليق بأن يوطد من تصميمنا على تسوية النزاعات الأخرى الباقية.

وعليه تؤيد مالي في البوسنة والهرسك، جميع المبادرات التي تسمح باتخاذ وتنفيذ تدابير لكسر عناد الطرف الصربي. وستظل بلادي، شأن بلدان المجتمع الدولي الأخرى، منزعجة للغاية من جراء العدوان المسلح وسياسة "التطهير العرقي" الموجهين ضد جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها. ولابد لنا من أن نبذل أقصى ما بوسعنا لكي نكفل الاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وينبغي أن ننظر الى الأنشطة الرامية الى إعادة الديمقراطية الى هايتي واستعادة السلم في أفغانستان في ضوء هذه الغاية نفسها، أي خفض عدد النزاعات الإقليمية.

وثمة باعث آخر على قلق المجتمع الدولي البالغ هو استمرار بقاء مشاكل اقتصادية ومالية كبرى.

إن أحد التحديات الكبرى التي تواجه منظمنا اليوم هو حقا تحدي التنمية. فالاستراتيجيات والبرامج الإنمائية التي اتبعت حتى الآن لم تغل النتائج المرجوة، لاسيما في حالة افريقيا.

وتوفر "خطة للتنمية" المقترحة من قبل الأمين العام فرصة مفيدة لتشخيص الحالة القائمة، وخاصة في افريقيا، والمرجو أن تتيح لنا فرصة اقتراح التدابير الملائمة لإرساء الأساس لتنمية مستديمة لما فيه صالح جميع شعوب العالم ودوله.

تسعى الآن جاهدة الى بث الوعي الديمقراطي في مجتمع مالي بأكمله. والدليل على ذلك اجتماعات التشاور الأخيرة التي عقدت على الصعيد المحلي وسمحت لجميع السكان بالتعبير عن آرائهم بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه الأزمة المالية. ومن نتائج هذه العملية أنها مكنت الحكومة من قياس أثر تدابيرها على السكان.

ومن الناحية الاقتصادية، أود أن استرعي الانتباه الى الانجازات الهامة التي تحققت في سياق سياسة الإنعاش والإصلاح الاقتصادي للمالية العامة. كما أن السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة تركز على تشجيع القطاع الخاص.

إن التحديات التي تواجهها رهبة ومن ثم، لا تزال انجازاتنا بحاجة الى تدعيم. ولن يتسنى ذلك إلا بمؤازرة المجتمع الدولي.

إن نجاح مؤتمر المائدة المستديرة الأخير المعني بتنمية مالي، الذي عقد بجنيف يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لدليل على ثقة شركاء مالي في التنمية، في التدابير التي اتخذت.

كما أن التغيرات النوعية التي حدثت في مالي كانت محل متابعة في عدة بلدان نامية. إن فيها لتعبير عن تطلع الشعوب الأساسي الى الحرية والعدالة والتنمية في ظل التضامن. وإذا ما أريد لهذه التطورات الإيجابية، أن تتوطد، سيلزم اتخاذ سلسلة من التدابير التكميلية على الصعيد الدولي. وفي هذا المضمار، فإن من الأهمية بمكان أن تكفل المشاركة المتساوية لجميع الدول في وضع معايير جديدة ترمي الى إرساء النظام الدولي على قاعدة أمتن مع توفير المزيد من الأمن للجميع في الوقت ذاته.

ويحدوني وطيد الأمل في أن يتيح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة فرصة مفيدة للتفكير العميق في هذه المسائل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

وإننا لنرحب بكون الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، قد اعتمدت في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. إن مالي، البلد الذي أصيب بشدة من الآثار المتركمة للجفاف والتصحر، ليأمل في أن يتم التصديق على الاتفاقية وتنفيذها في وقت مبكر.

إن ضرورة تقوية دور الأمم المتحدة ضرورة تتزايد وضوحاً يوماً بعد يوم، لأن منظمنا، وهي تقترب من الذكرى الخمسين لإنشائها، لابد وأن تواجه تحديات كثيرة، سواء في صون السلم والأمن الدوليين أو في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في مجال احترام حقوق الانسان.

فلنعمل على تزويد هذه المنظمة بالقدرة على إنجاز مهامها.

وفي حين أن الاحتفال بالعيد الخمسيني يتيح لنا فرصة مفيدة لتقييم العمل المنجز حتى الآن، فإنه يذكرنا أيضاً بالحدود التي فرضها الواقع على تنفيذ الميثاق. وفي هذا الصدد، لا تثور فحسب مشكلة الحالة المالية للمنظمة بل ينشأ التساؤل أيضاً حول قدرة أعضائها على الاتفاق على أولوياتها ومهامها. ولن نستطيع أن نبتهج إلا عندما نرى أن وعينا المشترك بقوضى الماضي ومثالبه قد أصبح، للمرة الأولى، بشيراً باستعدادنا للانغماس في تفكير جدي، وهو ما يشهد عليه وضع "خطة للسلم" ومشروع "خطة للتنمية"، اللتين يمكن أن تصبحا أدوات فعاليتين تعينان منظمنا على توفير مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلم المجتمع الدولي بالتطورات الديمقراطية التي وقعت في مالي منذ عام ١٩٩١.

فمن الناحية السياسية، تزداد الديمقراطية توطداً واتساعاً يوماً بعد يوم. وقد قمنا، بعد إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في عام ١٩٩٢، بتشكيل المؤسسات المنصوص عليها في قانوننا الأساسي. وحكومة بلادي